مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري

The relationship between good governance and administrative corruption

الأستاذ المساعد الدكتور منهل إلهام عبدال

المعهد التقني ئاكرى / جامعة دهوك التقنية

manhalilham@yahoo.com

المدرس المساعد رمضان أحمد رشيد

المعهد التقني ئاكرى / جامعة دهوك التقنية

bashqali@yahoo.com

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٩/٣/٢٥
القبول: ٢٠١٩/٤/٢٧
النشر: ربيع ٢٠١٩

Doi: 10.25212/lfu.qzj.4.2.13

الكلمات المفتاحية:
Governance - Administrative Corruption - Accountability - Transparency -

الملخص

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري وبهدف رصد هذا الدور تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية: الجزء الأول يتضمن الإطار المنهجي للبحث،والجزء الثاني يتناول موضوع الحكم الرشيد ، أمّا الجزء الثالث فقد خصص لموضوع الفساد الإداري ، والجزء االرابع والأخير يتطرق إلى موضوع العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري، هذا فضلاً عن المقدمة والخاتمة وتوثيق الهوامش وقائمة المراجع.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Participation - Rule of Law.

أما المشكلة البحثية فتبرز من خلال تساؤل بحثي رئيسي وهو : ماهو طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري ؟ وبهدف معالجة هذه المشكلة البحثية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية منها : ماالمقصود بمفهوم الحكم الرشيد ؟ وماهي متطلباته و معاييره ؟. ما المقصود بظاهرة الفساد الإداري ؟ وماهي أسبابه ؟ كيف يتعامل الحكم الرشيد مع ظاهرة الفساد الإداري ؟

حاولت الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف منها: إبراز مفهوم الحكم الرشيد والاسس التي يقوم عليه ومبادئة. تحديد نوع وطبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري. التعرف على أثر ودور نوع الحكم وخاصة الحكم الرشيد تفعيل الاداء التنموي والاقتصادي للبلد. تقديم توصيات يمكن أن تساهم وتساعد في كيفية تطبيق معايير الحكم الرشيد. تقديم مقترحات وتوصيات حول الاساليب الفعالة للحد من مظاهر الفساد الاداري .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وفي الخاتمة توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن الحكم الرشيد الذي يقوم على أسس الحوار بين الحكام والمحكومين وتوسيع قدرات المواطن وحرية الاختيار والمشاركة في الآليات الفعالة للمساءلة المراقبة وفقا لأحكام القانون يعد عاملا أساسيا وسندا قويا لإنشاء بيئة قانونية كفيلة لتحقيق نظام حكم ديمقراطي وتحقيق رشادة إدارية من أجل القضاء على كافة أشكال الفساد الإداري من خلال مجموعة من الآليات والميكانزمات منها: مشاركة شعبية واسعة في الحكم عن طريق المؤسسات التمثيلية الشرعية ، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني سواء من خلال الحصول على المعلومات أو المشاركة في اتخاذ القرارات.

تهتم المؤسسات الدولية بموضوع الحكم الرشيد ومكافحة الفساد الإداري تتبنى مفهوم الحكم الرشيد كمنهج وتعتمدعليه كآلية فعالة للحد من الفساد الإداري ومكافحته ، لأن الفساد الإداري تعتبر عائق رئيسي أمام التنمية والتطور وكلما زادت حدة الفساد كلما أدت إلى اتساع رقعة تخلف الدول ، وهذا الأمر دفع الباحثين والمؤسسات والدول إلى البحث عن الآليات الفعالة للقضاء عليه ، وفي هذا الصدد يتفق الجميع على أن المحور الرئيسي للحكم الرشيد هو مكافحة الفساد الإداري، حيث أن هذا النوع من الحكم يعتمد ميكانزمات وإجراءات فعالة لمحاربة ظاهرة الفساد الإداري.

توجد علاقة تبادلية تصارعية بين الحكم الرشيد والفساد الإداري ، ويمكن تشبيه تلك العلاقة بمباراة صفرية لايتحمل التساوي والتعادل والتعايش بينهما ، وأن كل منهما يمحو الآخر ويقضي عليه ، فكما توافرات شروط ومتطلبات الحكم الرشيد كلما كانت هناك وسائل وآليات فعالة واجهزة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كفوءة لمحاربة الفساد الإداري وكما غابت متطلبات تطبيق الحكم الرشيد كلما انتشرت وتوسعت ظاهرة الفساد الإداري ولم يعد بافمكان السيطرة عليه ، وبذلك تحققت صحة الفرضية الرئيسية للبحث القائلة بوجود علاقة عكسية بين الحكم الرشيد وظاهرة الفساد الإداري.

الكلمات الدالة: الحكم الرشيد – الفساد الإداري- المساءلة – الشفافية – المشاركة – حكم القانون .

المقدمة

يعد مفهوم الحكم الرشيد من بين المفاهيم الحديثة نسبيا على الرغم من أن جذوره الفكرية والفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير ، فبرز هذا المفهوم بشكل واضح مع بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين على الساحة السياسية، كما أن هذا المفهوم لقي اهتماما كبيرا في مجالي الإدارة والاقتصاد أيضا، لا سيما في العقد الأخير من القرن العشرين نظرا لدوره الكبير في بناء الدولة على أسس صحيحة عن طريق تعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة والكفاءة في ظل أحكام القانون ، فهذا النوع من الحكم يعتبر وسيلة وأسلوب فعال للحد من الفساد بكافة أنواعه وتضييقه إلى أضيق الحدود .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ونظرا لحداثة الموضوع نسبيا لذا لايوجد تعريف محدد ومتفق عليه من قبل الباحثين والمتخصصين للحكم الرشيد إلا أن التصور العام حول هذا المفهوم يدور حول التعريف الذي قدمه البنك الدولي عام 1992م والتي تعني" الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية " .

وفقا لهذا التعريف لمصطلح الحكم الرشيد يمكن النظر إليه على أنه السلطة السياسية والادارية والاقتصادية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ، إذا لمصطلح الحكم الرشيد عدة أبعاد منها سياسية ومنها إدارية ومنها اقتصادية ، فالبعد السياسي تعني الآليات والاجراءات التي تستطيع المواطنين بواسطتها التعبيرعن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم ، وهذا الأمر يؤدي إلى أن تكون الحكومة خاضعة للمساءلة ، كما تؤدي إلى مشاركة المواطنين بشكل أوسع في صنع القرارات والحكم وتوسيع دور القانون وبالتالي ضمان السلم الاجتماعي ، وتوافركل هذه الامور يؤدي إلى خلق آليات فعالة للتعاون والتفاعل الايجابي بين الاطراف الفاعلة في الدولة (السلطة السياسية والمجتمع ، أي بين الحكام والمحكومين مما يعني إضفاء صفة الشرعية للنظام السياسي وممارسة السلطة السياسية، لأن رشادة النظام السياسي يتوقف على مدى شرعية السلطة السياسية وأحترام الحريات العامة للمواطنين مما يخلق رضا المجتمع على السلطة السياسية دون الحاجة إلى الإكراه ، وهذا ما يؤدي إلى حدوث استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي .

أما البعد الإداري لمصطلح الحكم الرشيد فيعني وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بتنفيذ الوظائف الإدارية المسندة إليه بشكل فعال وبطريقة شفافة ، ويكون ذلك عن طريق محاربة ظاهرة الفساد الإداري بكافة أشكاله، وكذلك محاولة القضاء على ظاهرة البيروقراطية الإدارية عن طريق وضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفون الإداريون العموميون ، وأيضا يقوم ب توفير فرص التدريب والتأهيل للموظفون من أجل تطوير قدراتهم زكفاءاتهم وخبراتهم ، وكذلك العمل من أجل تحقيق استقلال السلطة الإدارية عن السلطات السياسية والاقتصادية بخضوع الجميع للقانون.

في حين يقصد بالبعد الاقتصادي للحكم الرشيد الفعالية في نشاط الحكم عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد العامة والعمل على توزيع تلك الموارد والثروات بشكل عادل و متساوٍ.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

إذا جميع هذه الأبعاد الثلاثة لمصطلح الحكم الرشيد ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض، ولهذا يمكن القول بأن الحكم الرشيد هو مشروع متكامل يرتبط بالمجتمع بأكمله ويساهم في بنائه أجهزة الدولة الرسمية من قيادات سياسية منتخبة و كوادر إدارية واقتصادية بالاضافة إلى المؤسسات غير الرسمية من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، فهو فلسفة شاملة ومتكاملة للحكم تشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية وتضمن استقرارا على كافة الاصعدة وتقضي على كافة أشكال الفساد .

1 - الإطار المنهجي :

1 -1أسباب اختيار الموضوع :هنالك نوعين من الاسباب لأختيار هذا الموضوع وهما:-

1 -1 -1 **الاسباب الموضوعية:** وتتمثل في :

- الأهمية البالغة التي تعطيها المؤسسات الدولية بمفهوم الحكم الرشيد ، حيث تشجع هذه المؤسسات الدول على تطبيق هذا المفهوم وأحيانا وتشترط مسألة تقديم المنح والمساعدات والقروض للدول بموضوع تطبيق الحكم الرشيد .
- الاهتمام البالغ التي يعطيها الأدبيات السياسية والادارية والاقتصادية بهذا المفهوم ووصفها كآلية فعالة ضد انتشار وتوسيع ظاهرة الفساد ، وكطريقة مضمونة ورشيدة لحدوث التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين .

2 -1 -1 **الأسباب الذاتية :** تتمثل في رغبة الباحثان في دراسة وتحليل موضوع الحكم الرشيد وعلاقته بالفساد الاداري ، فيرى الباحثان أن هذا الموضوع يستحق الاهتمام به ودراسته بتعمق والتوسع فيه عن طريق البحث والتحليل ، لأنه في نظرهما يتعبر هذا النوع من الحكم أفضل أنواع الحكم لإدارة المجتمع .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

١-٢ المشكلة البحثية :

يتعبر مفهوم الحكم الرشيد من المفاهيم التي نالت اهتماما بالغاً نظرا للدور الذي يلعبه هذا النمط من الحكم في رفاهية المجتمع وتعزيز الشفافية والمشاركة والعمل في ظل حكم القانون ، لذا فإن مسألة الوصول إلى الحكم الرشيد أصبحت مسألة ضرورية لايمكن الاستغناء عنها لتضييق ظاهرة الفساد إلى أضيق الحدود، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين معيشة المواطنين بشكل عادل ، فبناءا على ماسبق يتطلب موضوع البحث الإلمام به من كافة الجوانب عن طريق طرح سؤال بحثي وهو: ماهو طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري ؟ وبهدف معالجة هذه المشكلة البحثية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ماالمقصود بمفهوم الحكم الرشيد ؟ وماهي متطلباته و معاييره .
- ما المقصود بظاهرة الفساد الإداري ؟ وماهي أسبابه ؟ .
- كيف يتعامل الحكم الرشيد مع ظاهرة الفساد الإداري ؟.

3-1 فرضية البحث:

من أجل إيجاد تفسيرات وحلول مقترحة لمشكلة البحث يمكن صياغة فرضية رئيسية مفادها : توجد علاقة عكسية بين الحكم الرشيد وظاهرة الفساد الإداري ، كلما توافرات شرروط ومتطلبات وخصائص الحكم الرشيد كلما أدت ذلك إلى تضييق حدود ظاهرة الفساد الإداري إلى أضيق الحدود ، وكلما غابت متطلبات تطبيق الحكم الرشيد كلما انتشرت وتوسعت ظاهرة الفساد الإداري. وتندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية فرضيات جزئية منها : -

- الحكم الرشيد هو الاسلوب الفعال والأمثل لأي بلد يطمح فى السيطرة على ظاهرة الفساد بشكل عام والفساد الإداري بشكل خاص .
- تعتبرسياسة تطبيق الحكم الرشيد آلية فعالة لترسيخ مفاهيم حكم القانون والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية وهذه هي مبادىء النظام الديمقراطي .
- انتشار ظاهرة الفساد الإداري يؤدي إلى التقليل من فرص تحسين نوعية حياة المواطنين وبالتالي تقدم البلد والمجتمع .
- تحرص المؤسسات الدولية على إبراز المؤشرات التي يقوم عليها الحكم الرشيد كأساس لتقييم ظاهرة الفساد .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3-1 أهمية البحث:

أصبحت المجتمعات تدرك جيدا أن تراجع المستوى الإقتصادي ناتج عن سبب رئيسي وهو الحكم غير الصالح، لذا أصبح موضوع تطبيق الحكم الرشيد مسألة هامة وملحة جدا لدى أغلب المجتمعات،حيث أن هذا النوع من الحكم قادر على تخفيف حدة الصراعات المختلفة في المجتمع ، وتزيد من الإندماج والتفاعل الايجابي بين مختلف الأطراف، وبالتالي تعظيم قدرة وقيمة الدولة ، كما يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز المساءلة وحسن توزيع الخدمات وإدارتها، بالاضافة إلى أن هذا النوع من الحكم يؤدي إلى تقليص وتحييد الدور السلبي الذي يلعبه الفساد بشكل عام والفساد الاداري بشكل خاص في تطور الاقتصادي والتنموي للبلدعلى المستويين المحلي والدولي ، وتأتي أهمية هذه الدراسة من حيث أنها تحاول الربط بين نوع الحكم في الدولة وبين آفة قاتلة تعاني منه أغلب المجتمعات وبنسب مختلفة وهو الفساد الاداري ، ومحاولة إستكشاف طبيعة ونوع هذه العلاقة الجدلية بينهما ، كل هذا من أجل استكشاف أفضل الطرق والسبل لتعزيز قيم ومبداىء ودور الحكم الرشيد من جهة وتطويق ظاهرة الفساد بكل صوره ومظاهره في كافة مجالات الحياة .

4-1 أهداف البحث :

يهدف البحث إلى مجموعة من الأهداف تتمثل في :

- إبراز مفهوم الحكم الرشيد وخصائصه والأسس الذي يقوم عليه هذا الحكم.
- تحديد نوع وطبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري.
- التعرف على أثر ودور نوع الحكم وخاصة الحكم الرشيد في تفعيل الاداء التنموي والاقتصادي للبلد.
- تقديم مقترحات يمكن أن تساهم وتساعد في كيفية تطبيق معايير الحكم الرشيد، وكذلك حول الاساليب الفعالة للحد من مظاهر الفساد الاداري .

5-1 تساؤلات البحث: يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ماهو مفهوم الحكم الرشيد؟ وهي أسسه وفواعله ومعاييره وخصائصه ؟.
- ماهي دور الحكم الرشيد في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري؟.
- ماهي طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري؟ .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- ماهي الفساد الاداري، وماهي مسبباته ؟ .
- كيف يتم التصدي لظاهرة الفساد الإداري ؟ .

1-6 المنهج المستخدم في البحث :

اعتمد الباحثان على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، وذلك من أجل وصف مشكلة البحث من خلال تتبع الموضوع من جميع جوانبه بشكل دقيق، ومن ثم لتحليل المعلومات التي تم جمعها لتحديد ملامح المشكلة وصفاتها ومن ثم تفسيرها للوصول إلى نتائج واقعية ومفيدة .

1-7 طريقة جمع المعلومات :

اعتمد الباحثان على المراجع المكتبية لجمع المعلومات مثل:الكتب - الرسائل الجامعية – الصحف – الانترنيت .

1-8 خطة البحث :

قسم الباحثان البحث إلى أربعة أجزاء رئيسية : الجزء الأول يتضمن الإطار المنهجي للبحث، والجزء الثاني يتناول موضوع الحكم الرشيد، أمّا الجزء الثالث فخصص لموضوع الفساد الإداري، والجزء الأخير طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري، هذا فضلاً عن المقدمة والخاتمة وتوثيق الهوامش وقائمة المراجع.

1- 9 الدراسات السابقة :

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين المحور الاول يتعلق بالدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الحكم الرشيد أما المحور الثاني فتم تخصيصه لرصد الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الفساد الإداري .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1-9-1 المحور الاول: الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الحكم الرشيد.

اسم الباحث وسنة النشر	Addi nk G.H.,2015
عنوان الدراسة	الحكم الرشيد في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
نوع الدراسة	دراسة مقارنة لحالة دول الاتجاد الاوربي بخصوص تطبيق الحكم الرشيد
منهج الدراسة	وصفي- مقارن
تساؤلات الدراسة	- ما هي تفسيرات وتطبيقات الحكم الرشيدة الموجود في الدول الأعضاء ؟. - كيف يتم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في الدول الأعضاء؟. - ما هو تأثير تفسيرات وتطبيقات الحكم الرشيد في الدول الأعضاء على مواقفهم على المستوى الأوروبي؟ - ما هي الاختلافات الرئيسية في تفسير وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد؟ كيف يمكن تفسير ذلك وما هي الفرص والمشاكل فيما يتعلق بالسياسة الأوروبية؟
هدف الدراسة	إبراز أهمية الحكم الرشيد، التعرف على مدى التزام الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد ،
اهم الإستنتاجات	يمكن توقع المزيد من المكاسب من خلال تطوير وتطبيق الحكم الجيد النشط .وسيخلق المزيد من الثقة بين الدول الأعضاء والمواطنين، في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يتم استخدام مفهوم الحكم الجيد كقاعدة لأنشطة الإدارة، هناك إجماع عام على جميع مفاهيم وأبعاد الحوكمة الرشيدة، تطبق المبادئ الحكم الرشيد ليس فقط في مجالات السياسة المختلفة،ولكن أيضًا في السياقات المختلفة بشكل عام ، لا تطبق مبادئ الحوكمة الرشيدة في سياق المؤسسات العامة فحسب ، بل أيضًا في سياق شركات محددة.

اسم الباحث وسنة النشر	بلخيرأسيا ،2009

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

عنوان الدراسة	إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الاداء التنموي بين النظرية والتطبيق(الجزائر انموذجا 2000- 2007)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
منهج الدراسة	تاريخي – وصفي- مقارن
فرضية الدراسة	يعود نقص الاداء التنموي في الجزائر إلى سوء التسيير الحكومي ونقص التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونقص الشفافية والمساءلة والمشاركة
هدف الدراسة	التعرف على مدى تجسيد الحكم الصالح كضرورة تفرضها التحولات السياسية والاقتصادية .
اهم الإستنتاجات	هنالك عدة مشاكل تواجه النظام السياسي في الجزائر أدت إلى عدم تحقيق الحكم الرشيد والوصول إلى أداء تنموي جيد يحقق تنمية مستدامة منها وجود أزمة الشرعية وغياب الثقة بين الحكام والمحكومين والتسلط السياسي.
اهم التوصيات	تكريس دولة القانون ووتفعيل المؤسسات واعتماد آليات المحاسبة والمساءلة.

اسم الباحث وسنة النشر	ورشاني شهيناز، 2015
عنوان الدراسة	الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
منهج الدراسة	وصفي تحليلي
فرضية الدراسة	تعتبر تطبيق سياسة الحكم الرشيد في الادارة المحلية في الجزائر آلية لترسيخ القانون وبناء الديمقراطية التشاركية التي يتحدد فيها دور الفرد على الصعيد الوطني والمحلي
هدف الدراسة	التعرف على مدى تطبيق الدولة الجزائرية لنظام الحكم الرشيد .
اهم الإستنتاجات	الدولة الجزائرية مازالت بعيدة عن الرشادة في استثمار الموارد الاقتصادية مما ادى إلى عدم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وهي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

	بحاجة إلى التزام علني بتعزيز الشفافية والتنافس في إدارة الشؤون العامة .
اهم التوصيات	الحكم الصالح والراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا وهذا يتطلب إصلاح هياكل الدولة من خلال وجود رقابة فعالة عن طريق القوانين.

اسم الباحث وسنة النشر	خلاف وليد ، 2010
عنوان الدراسة	درو المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
منهج الدراسة	التاريخي - وصفي تحليلي- تحليل المضمون – دراسة الحالة - المقارن
فرضية الدراسة	تؤدي المؤسسات الدولية دورا محوريا في إقرار قواعد وممارسات دولية تعني بالحكم الراشد ومكافحة الفساد كإطار منتج للفعالية في الأداء ومحقق للرضا العام على نوعية الخدمات .
أهم أهداف الدراسة	تحسين الحكم المحلي ومكافحة الفساد وتجسيد الاهداف الإنمائية المنبثقة عن الاعلان العالمي لأهداف التنمية .
اهم الإستنتاجات	تعمل المؤسسات الدولية في إطار نظام الحكم العالمي إلى تضمن معايير وقواعد عادلة وعقلانية يسترشد بها في إدارة ومعالجة قضايا السياسة العالمية ،وكذلك يمثل استراتيجية ترشيد الحكم المحلي المحور الرئيسي في برامج المؤسسات الدولية المعنية بقضايا التنمية والفساد وإدارة الحكم .
اهم التوصيات	توصي الدراسة المؤسسات الدولية للقيام بمراجعة وتدقيق صارم لأدوات عملها وبنية أجهزتها بما يتناسب مع الصلاحيات الممنوحة لها وبما يحقق درجة عالية من الشفافية والمساءلة والديمقراطية .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2-9-1 المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بموضوع الفساد الإداري .

اسم الباحث وسنة النشر	عبدالقادر جبريل فرج جبريل ، 2010
عنوان الدراسة	الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية الديمقراطية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
منهج الدراسة	المنهج الإداري والوظيفي – منهج النظم- المنهج القانوني – المنهج الهيكلي – المنهج الاجتماعي- المنهج السلوكي – المنهج البيئي
فرضية الدراسة	الفساد الاداري ظاهرة من اخطر الظاهر على المجتمعات ومن مرض يسهل انتشارة ويصعب القضاء عليه .
أهم أهداف الدراسة	تحديد أسباب الفساد الإداري وعناصر بروزها – وضع السبل والاليات الكفيلة للحد من الظاهرة .
اهم الإستنتاجات	الفساد كفيل بعرقلة أي مسيرة من الممارسات الإدارية والمالية ، الفساد الإداري يجول المجتمع إلى مجتمع هش يفتقد المبادىء، الفساد الإداري يؤدي إلى زعزة ثقة المواطن بالنظام ، الفساد يؤدي إلى الفقر والجريمة والتفاوت الطبقي والاجتماعي.
أهم التوصيات	توصي الدراسة بتوفير التربية والتعليم الجيد من خلال مناهج تربوية صالحة تعد جيل قادر على العطاء والدفع بعجلة التطور، سن تشريعات وقوانين من شأنها الحد من ظاهرة الفساد ، القضاء على المحسوبية والتعصب والجهوية، تفعيل دور الصحافة والاعلام الحر لزرع مفهوم الثقافة العامة .

اسم الباحث وسنة النشر	أحمد هاشم الصقال ، 2010
عنوان الدراسة	ظاهرة الفساد الإداري هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع
نوع الدراسة	دراسة تقويم حالة
منهج الدراسة	المنهج الاجتماعي- المنهج السلوكي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

فرضية الدراسة	العلاقة الجيدة المتبادلة بين المنظمة والمتعاملين معها تعد من أهم مؤشرات النجاح للمنظمة إذا ما بنيت تلك العلاقة على أساس الثقة والاحترام المتبادل.
أهم أهداف الدراسة	معرفة طرق القضاء على الفساد الإداري – إبراز درو القوانين والقرارات التي تتخذها الإدارة العليا للحد من ظاهرة الفساد الإداري – معرفة كيفبة التعامل مع الفساد عندما يصبح جزء من ثقافة المجتمع .
أهم الإستنتاجات	عدم الاهتمام بهيكلية الاجور والرواتب وعد تحقيق التوازن بين مستويات المعيشة سيشجع الموظفين لارتكاب الفساد ، تقيد صلاحيات أجهزة الرقابة الادارية والمالية يساهم في ضعف هذه الاجهزة وتفشي الفساد ، ضعف الاجراءات المتخذة بحق الذين تثبت إدانتهم بتهم الفساد يساهم في زيادة عدد الذين يمارسون الفساد .
أهم التوصيات	توصي الدراسة بفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، الاهتمام بهيكلية الاجور والرواتب وتحقيق التوازن بين مستويات المعيشة ، تشريع القوانين اللازمة للقضاء على الفساد الاداري ، تفعيل دور الرقابة المالية والادارية ، الاعماد على الهيكل التنظيمي الرسمي كأساس للعمل بدلا من الاعتماد على أنظمة الاتصال غير الرسمية .

اسم الباحث وسنة النشر	Mari Liis Liiv,2004
عنوان الدراسة	أسباب الفساد الإداري ، دراسة حالة لوسط وشرق أوروبا.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
فرضية الدراسة	علاقة ارتباط سلبي بين الادارة العامة القائمة على الجدارة والمستندة على الاطر القانونية وبين مستوى الفساد الإداري .
أهم أهداف الدراسة	دراسة أسباب الفساد الإداري نظريا بشكل عام وفي أوروبا بشكل خاص.
أهم الإستنتاجات	أن الفساد تعود إلى حد كبير للروتين الإداري ، ويتم تقسيم مصادر الفساد إلى الضوابط الداخلية والضبوابط الخارجية بالاضافة إلى العوامل غير المباشرة،وقد اتفق معظم المؤلفين على أن ضعف النظام القانوني يسهل

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

	عملية الفساد الإداري ، ومن الخطورة أن تصبح الأنظمة فاسدة بطبيعتها،وتعود الفساد إلى حد كبير للمتغيرات الثقافية والاقتصادية.

من الواضح أن جميع الدراسات السابقة التي توزعت على محورين تناولت موضوع الدراسة بشكل جزئي ، فالدراسات التي تم إدراجها ضمن المحور الأول تناولت موضوع الحكم الرشيد إما كمتغير واحد ، أو جمعت بين متغير الحكم الرشيد ومتغيرات أخرى مثل الاداء التنموي والمالي ، بينما الدراسات التي ادرجت ضمن المحور الثاني فتناولت موضوع الفساد الإداري حيث تم الربط بين مفهوم الفساد كمتغير مستقل ومفاهيم أخرى تابعة مثل ثقافة المجتمع والديمقراطية، مما يعني أن جميع هذه الدراسات السابقة تختلف عن دراستنا التي سنخصصها لدراسة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري، أي أنه في سياق دراستنا هذه سوف نبحث عن طبيعة العلاقة بين كلا المتغيرين وتاثيرهما على البعض،من أجل الحصول على نتائج ومخرجات جديدة مختلفة عن نتائج الدراسات السابقة ، وهذا لا يعني التقليل من شأن الدراسات العلمية السابقة ، فيمكن أن نستفيد من هذه الدراسات في بعض جوانب دراستنا مثل طبيعة الحكم الرشيد، أسس وخصائص وفواعل الحكم الرشيد، تعريف الفساد الإداري وأسبابها وأنواعها.

2 - الحكم الرشيد :

في هذا الجزء سوف نتناول موضوع الحكم الرشيد وينقسم هذا الجزء إلى اربعة فروع: في الفرع الأول نتطرق إلى موضوع ماهية الحكم الرشيد، وفي الفرع الثاني نتناول موضوع أبعاد الحكم الرشيد، أما في الفرع الثالث فنتناول موضوع خصائص الحكم الرشيد، في حين خصصنا الفرع الرابع والاخير لموضوع عناصر الحكم الرشيد.

2-1 ماهية الحكم الرشيد:

2-1-1 نشأة وتطور مفهوم الحكم الرشيد :

يرى(عبداللطيف2016،ص.19)أنه يمكن القول بأن هناك اختلاف كبير بين المؤلفين والباحثين حول الأصل التأريخي لظهور مفهوم الحكم الرشيد ، فهناك من يرى بأن الحكم الرشيد كمصطلح مرادف لمصطلح الحكومة ظهر في القرن الثالث عشر في بعض مدن شمال فرنسا، وبعد ذلك انتقل إلى اللغة الانكليزية في القرن الرابع عشر ، ومن ثم استخدم كمصطلح قانوني في اللغة الفرنسية سنة 1478م ليعبر عن إدارة النظام الاجتماعي وعبء الحكومة وتكاليف التسيير، بينما ترى (اسيا2009،ص.23) أنه استخدم هذا

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المصطلح في القرن الخامس عشر مِن قِبل "شارل دوليان" للدلالة على إدارة وفن الحكم ، وأضافت أنه ظهر في عام 1937م في بحث للكاتب والاقتصادي الامريكي " رونالد كوس " بعنوان " The Nature of the firm " التي كانت تتمحور حول موضوع حكم المؤسسة.

بينما يرى (كالام2004،ص.14) أنه أدخل هذا المصطلح في تقرير اللجنة الثلاثية التابعة للامم المتحدة في عام 1975 التي تناولت موضوع قابلية الحكم للديمقراطيات (GovernAbility of Democracie) الذي طبق في الولايات المتحدة وأوربا واليابان ، فدعى التقرير إلى ضمان جيد في إدارة النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية في الانظمة السياسية الغربية.

ومع استمرار تدخل المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسات المالية والتنموية للدول المتخلفة بحجة التخفيف من الازمات المالية الموجودة فيها، وكذلك الوقاية من التعرض بشكل أكثر لأزمات جديدة ، استلزم الامر إلى البحث عن إطار قانوني لتلك التدخلات، فقدم البنك الدولي تقريره السنوي لعام 1992م تحت عنوان " Governance and Devilopment " ليبرز مفهوم الحكم الرشيد صراحة في التقارير الدولية والخطابات التي تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في نمط وقواعد وآليات الحكم ، ومن ثم تلاه التقرير السنوي لعام 1994م بعنوان " Governance the world banks prespective " فمنذ ذلك الوقت اخذ مفهوم الحكم الرشيد يشغل حيزا كبيرا في الاوساط العالمية وخاصة المنظمات والمؤتمرات الدولية، نقلا عن(اسيا2009،ص.25).

2-1-2 مفهوم الحكم الرشيد : الحكم الرشيد هو طريقة العمل والاسلوب الصحيح والأمثل لحكم الدولة على جميع المستويات ، ومختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ، بحيث تؤدي هذه الطريقة والاسلوب إلى تطبيق القانون ومحاربة الفساد والفوضى واحترام الحقوق والحريات العامة وإرساء الديمقراطية والعدالة والمساواة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، مما يؤدى إلى تحقيق المصلحة العامة وتطوير المجتمع وتوسيع رفاهية المواطنين وتوسيع قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (أحمد2008 ، ص.17)

فيرى (دلة2014،ص.86-88) أن مفهوم الحكم الرشيد جاء ليضفي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا بحيث يحقق الهدف من الحكم ، من خلال خلق مناخ مناسب لحدوث التنمية والتطور للدولة وتحسين معيشة المواطنين بواسطة المواطنين ، فهو الحكم الذي يؤمن أعلى قدر من المشاركة بكفاءة عالية وفاعلية في عملية صنع القرارات وتنفيذها في مختلف المجالات والمستويات ، أي أن الحكم الرشيد لايركز فقط

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

على ممارسة الحكم من خلال الشعب ، بل يذهب إلى اكثر من ذلك فيركز على كفاءة الحكم الذي يعزز القيم البنّاءة والمنتجة للمجتمع وتقليص القيم الهدامة والمحبطة .

وفي نظر(كريم2004،ص.97) أن الحكم الرشيد في سياقه السياسي هو ذلك الحكم الذي يدار من قبل قيادات سياسية منتخبة وفق القانون و من خلال إطارات إدارية مختلفة وملتزمة بتطوير حياة أفراد المجتمع وكسب رضاهم عبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم.

أما (صافي2015،ص.18) فيرى أن الحكم الرشيد هو ذلك الحكم الذي يقوم على مجموعة من الأسس العامة المتعلقة بجميع نواحي حياة الانسان مثل:المساواة ،العدل ، الحرية ، المشاركة ،المساءلة ،الشفافية ،المحاسبة ،دور القانون .

إذا ظهر مصطلح الحكم الرشيد لتعزيز الشفافية والمشاركة والعمل في ظل أحكام القانون والعدالة والمساءلة والكفاءة،وهو يعتبر الأسلوب الاصح لمحاربة الفساد ، كما يستخدم هذا الحكم للعناية بالآليات الآمرة التي يستخدمها النظام الاجتماعي الذي يحقق الامن والنظام والرفاهية لأبناء المجتمع (Staronova,and Mathernova,2003.p.3.)، ويعني ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية لتسيير شؤون المجتمع من كافة الجوانب والمستويات عن طريق الاجراءات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن مصالحهم والسعي اليها ، وممارسة حقوقهم السياسية، والوفاء بالتزاماتهم ومعالجة خلافاتهم (كينج ،وشنيدر1992،ص.177).

3-1-2 تعريف الحكم الرشيد : حقيقة أن مفهوم الحكم الرشيد كغيره من المفاهيم الاجتماعية الاخرى من حيث عدم وجود اتفاق بين الكتاب والباحثين والمؤسسات على تعريف واحد جامع وشامل ، فتعددت تعريفاتها واختلفت باختلاف الجهات التي عرفتها وباختلاف مجالاتها وأبعادها ، وسوف نقوم بعض من تلك التعاريف وخاصة تلك التي عرفتها المؤسسات الدولية ومنها :

- **تعريف البنك الدولي:** في عام 1989ظهر مفهوم الحكم الرشيد لآول مرة في ادبيات البنك الدولي حيث عرفته تعريف عاما وبالشكل الاتي: "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة" ومن ثم حاول خبراء البنك الدولي في بداية التسعينات لتطوير المفهوم بحيث يكون أكثر دقة فعرفة في تقريره الصادر لسنة 1992على انه "عملية التسيير والاصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة، وباختيار السياسات،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وبتحسين مستوى التنسيق،وتقديم الخدمات في المرافق العامة،باستخدام الاساليب السليمة،وروح المسؤولية والشفافية من اجل تحقيق اهدافها والتنمية المستدامة".World Bank,1992.p.1 .

- **تعريف هيئة الامم المتحدة:** عرف الامم المتحدة الحكم الرشيد من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقريره الصادر لعام 1997 بعنوان الحكم الرشيد من أجل تنمية بشرية على أنه: ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات، ويضم الاليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع الافراد والجماعات التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وحل خلافاتهم ، نقلا عن (العقابي 2017،ص.45).
- **تعريف منظمة اليونسكو:** الحكم الرشيد وفق منظمة اليونسكو هي عبارة عن جميع الأدوات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يتمكن المواطنون ومنظمات المجتمع المدني من تطبيق الحقوق القانونية الخاصة بهم، نقلا عن (محمد2011،ص.8).
- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE** :عرفت هذه المنظمة الحكم الرشيد على أنه: استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع استعمال الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ، نقلا عن (عبداللطيف2016،ص.20) .
- **تعريف اتفاقية شراكة "كوتونو":** وقعت هذه الاتفاقية بين الاتحاد الاوروبي و77 دولة اخرى في جنوب الصحراء الافريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي ، فعرفت هذه الاتفاقية الحكم الرشيد على انـه: الادارة الشفافة والقابلة للمحاسبة ومتابعة ومراقبة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية بهدف تحقيق التنمية العادلة والمستمرة ، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الانسان وحكم القانون، نقلا عن (اسيا2009،ص.41).
- **تعريف الوكالة الامريكية للتنمية الدولية:** الحكم الرشيد يعني قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفعالية بحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين وتدعم وتعزز النظام الديمقراطي للحكومة، نقلا عن (قنديل2008،ص.154).

هنالك تعاريف اخرى كثيرة سواء من قبل المؤسسات الدولية و الاقليمية أو التعاريف التي قدمها الكتاب والباحثون، إلا أنه نكتفي بهذا القدر من التعاريف ، والملاحظ إن كثرة التعاريف الواردة بشأن مصطلح الحكم الرشيد دليل واضح على عدم وجود اتفاق جامع شامل حول الحكم الرشيد ، حيث أن بعض من هذه التعاريف أكدت على البعد الاقتصادي للمفهوم مثل تعريف البنك الدولي والذي يركز على

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

التنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد وترشيد الاقتصاد وتفعيل القطاع الخاص، والبعض الاخر ركزت على البعد السياسي للمفهوم مثل تعريف هيئة الامم المتحدة من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي والذي يركز على الطبيعة السياسية للحكم وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي للمواطنين والمساواة بين المواطنين وتكافوء الفرص والمشاركة السياسية وحكم القانون ، بينما هناك تعاريف أخرى مثل تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أكدت على البعد الإداري للمفهوم، مثل اللامركزية الادارية وإدارة المواد العامة بشكل شفاف وتقديم الخدمات بشكل متساوٍ ، ومع ذلك يمكن القول بأن هذه الابعاد الثلاثة هي أبعاد متكاملة ومتلازمة ، فمن غير الممكن الوصول إلى حكم رشيد من الناحية السياسية دون إدارة كفؤة ومستقلة، وبالمقابل لايمكن تتطور وتنضج السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب مراقبة ومحاسبة السلطات السياسية والادارية للمخالفين ، مما يعني ضرورة وجود تنسيق كامل وقوي بين هذه المستويات والابعاد الثلاثة من أجل الوصول إلى حكم رشيد بكامل معناه ويحقق هدفه ومبتغاه .

2-2 أبعاد الحكم الرشيد: بما أن الحكم الرشيد وفق جوهر المنطلقات الفكرية لهذا المفهوم والتي جاءت بها المؤسسات الدولية يعتبر ممارسة سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية،ويتضمن هذه الممارسة عمليات واجراءات يحقق من خلالها المواطنون مصالحهم ويمارسون حقوقهم وواجباتهم ويعالجون مشاكلهم، لهذا يمكن القول بأن الحكم الرشيد يتضمن عدة أبعاد متداخلة مع بعضها وهي:

أ- البعد السياسي(Political Dimension): يتعلق البعد السياسي للحكم الرشيد بمدى شرعيته وتمثيله القانوني للمجتمع والمواطنين،فلا يمكن أن يكون هنالك حكم رشيد دون وجود منظومة سياسية تستند إلى الشرعية والتمثيل الحقيقي ، لأن الشرعية والتمثيل الحقيقي والقانوني تودي إلى وجود علاقة صحيحة وتفاعل إيجابي بين كل من الحكام والمحكومين، وبالتالي التعاون بينهما مما يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة (سايح2013،ص.142)، ويضيف (غربي2011،ص.373) أن البعد السياسي للحكم الرشيد يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي لأفكارهم وانتماءاتهم المختلفة والمتعددة من جهة ، وتجسيدها لرغباتهم وحاجاتهم من جهة أخرى.

كذلك تبدو مظاهرهذا البعد واضحة للعيان من خلال تبني المنظمات الدولية له ، وجعله إحدى شروط التعامل أو التعاون معها، فالحكم الرشيد في القطاعين العام والخاص هي شرط مسبق لتحقيق الاستفادة من الاقتصاد والتجارة والاستثمار (Matheson,2002:38).

ويضيف (عبداللطيف2016،ص.32) قائلا أنه لايمكن تحقيق الحكم الرشيد دون وجود نظام سياسي ديمقراطي يحقق الامن والاستقرار، ويساعد على الاصلاح ، واتساع حجم المشاركة السياسية فيه

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

التي تعتبر من جهة أمر ضروري لتميكن المواطنين من ممارسة حقوقهم كمواطنين، ومن جهة أخرى تضفي الشرعية على السلطة السياسية ، وبالتالي تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيماعقلانيا ، بحيث يوجه الصراع والمنافسة ، ويسمح بالتداول السلمي للسلطة وتنظيم الحياة السياسية وفق أساليب وقواعد وأسس معينة ، مما يعني أن النظام الديمقراطي ضروري لتأكيد فعالية ومشروعية السلطة السياسية ونظام الحكم، وكذلك يقوم بالتوزيع العادل للواردات وتحقيق المسؤولية والشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات ، وأن درجة رشادة النظام السياسي يتوقف على مدى مشروعيته وفعالية سياساته ودرجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات .

وفي نظر(المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية2011،ص12) يتلخص الحكم الرشيد السياسي في رسم السياسة العامة للدولة وتنظيم علاقاته الداخلية والخارجية بما يحقق الامن والاستقرار ويؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب- البعد الاقتصادي(Economics Dimension): مثلما كان البعد السياسي مهم بالنسبة للحكم الرشيد، فالبعد الاقتصادي أيضا مهم جدا للحكم الرشيد ، حيث يجب الاهتمام بهذا البعد ولايجوز الاغفال عنه لما له من تأثير كبير على حياة المواطنين، فالجانب الاقتصادي الذي يشمل النمو الاقتصادي ومستوى الاداء الاقتصادي يعتبر أحد أهم المحاور بالنسبة للحكم ، حيث أنه يؤثر على حياة المواطنين وعلى استقرار البلد، لذلك يجب على الحكام القيام بالاجراءات الكفيلة لتحقيق التنمية والتطور في المجال الاقتصادي، كتشجيع القطاع الخاص وتحقيق التكامل بين مختلف المجالات وضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الاسواق ، حيث أن فاعلية القطاع الخاص بطرق قانونية يجعل الحكم صالحا بكافة المقاييس ويحقق الاهداف الاقتصادية ، إذا الحكم الرشيد هو ذلك الحكم الذين يضمن حاجات المواطنين في الوقت الحاضر وفي المستقبل ، لأن الرشادة الاقتصادية تكتمل بالعدالة التوزيعية للثروات ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين الدخل القومي ومحاربة الفقر وتحسين نوعية المعيشة.

فالبعد الاقتصادي للحكم الرشيد يعني خلق بيئة تشريعية داعمة ومشجعة للأعمال والاستثمار ومختلف الانشطة الاقتصادية في المجتمع (اوجار2013،ص.59).

وفي نظر(شهيناز،2015،ص.20) أنه يشترط في البعد الاقتصادي للحكم الرشيد الاستعمال العقلاني للموارد العامة والتوزيع العادل للثروات وفق معيار الانتاجية ووفق نطاق يتضمن إعادة هيكلة الاقتصاد

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

على كافة المستويات وإعادة تحديد دور الدولة في المجال الاقتصادي ، وذلك بتركيزها في ثلاث مجالات مثل تحقيق الاستقرار في وضع الاقتصاد الكلي ، وتخفيض حجم القطاع العام، وإصلاح الإطار التنظيمي.

أما (العبد2004:ص.224) فيرى أنه يرتبط البعد الاقتصادي للحكم الرشيد بالتنمية الاقتصادية التي كانت مثار الاهتمام بالموضوع، وذلك للعلاقة الوثيقة التي أثبتتها الدراسات المختلفة في عدد من البلدان بين الحكم الرشيد وحجم الاستثمار من جهة ، والقضاء على الفساد من جهة ثانية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة ثالثة، لأن الفساد يساهم في تدني الاستثمار العام وإضعاف الجودة في البنية التحتية العامة للاقتصاد الوطني وبالتالي انهيار مشاريع التنمية في البلد.

ج- البعد الاجتماعي(Social Dimension): للبعد الاجتماعي للحكم الرشيد أهمية بالغة،وذلك لارتباط الحكم الرشيد ببعض الأيديولوجيات السياسية ، وكذلك بالمنظومة الفكرية الغربية التي تزعمت نشر هذا المفهوم بل وفرضته أحياناً على دول أخرى بمساندة بعض المنظمات الدولية، كذلك تتضح أوجه هذا البعد من خلال خلقه وتبنيه لمنظومة سلوكية مبنية على مبادئ محددة، فالمضمون القيمي للحكم الرشيد يتعلق بالأنماط السلوكية التي تحددها صفات المساءلة والمشاركة والشفافية في العمل(شريف2008،ص.56).

ويرى(العجال2010،ص.56) أنه من مهام الحكم الرشيد هي محاولة تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين ، لأن المؤسسات الاجتماعية تساعد وتساند تحقيق نظام اجتماعي عادل ، وخلق روح المواطنة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، ونشر ثقافة حقوق الانسان ، وممارسة الحقوق والحريات العامة ، فالحكم الرشيد هو الحكم الذي يسعى إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتوسيع رقعة مشاركة الفرد والمجتمع في تطوير بنية المجتمع ومؤسسات الدولة ، والاستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية المختلفة ، واستيعاب التناقضات التي يفرضها المجتمع، والارتقاء بمستوى الاداء الاجتماعي والثقافي.

وفي نظر(كريم2004،ص.97) أن البعد الاجتماعي للحكم الرشيد مرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني وبمدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وكذلك بطبيعة السياسات العامة في المجال الاجتماعي وتأثيرها في حياة المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة والمعيشة من جهة أخرى .

فمكونات الحكم الرشيد في المجتمع والتي تنعكس من خلالها آليات التفاعل المختلفة المجسدة لنظام الحكم ما هو إلا تجسيد للصفة الاجتماعية التي يجسدها هذا البعد، ذلك أن وظيفة الحكم الرشيد الاجتماعية تهدف إلى توجيه وإنجاز الأهداف الجماعية والعامة (Riley2003:p.14) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ويضيف (عثمان2013،ص.89-105) قائلا أن تحقيق العدالة الاجتماعية يعد مطلب مهم من مطالب الحكم الرشيد، لذا يجب على نظام الحكم اتخاذ جميع الاجراءات والآليات التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية مثل : تحقيق المساواة من حيث تكافؤ الفرص بين المواطنين،والتوزيع العادل للثروات بين المناطق من جهة وبين المواطنين والطبقات الاجتماعية من جهة اخرى، وتوفير السلع العامة، والخدمات الاساسية ، وتوفير الضمان الاجتماعي ، وأتاحة التعليم والتدريب والرعاية الصحية للمواطنين دون تمييز .

د-البعد الاداري والتقني (Adminisrative and technical Dimension):: يتعلق البعد الإداري بوجود جهاز إداري قوي وفعّال بحيث يقوم بأداء واجباته ووظائفه بصورة فعالة وبطريقة شفافة ، وذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكافة أشكاله عن طريق وضع قيود وضوابط من أجل ضمان حقوق وواجبات المواطنين بشكا عام والموظفين بشكل خاص، وهذا الأمر يتحقق بإستقلال الادارة عن السلطة السياسية والاقتصادية ، وعدم خضوعها لأية اعتبارات إلا القانون (شهيناز2015،ص.20)، فترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بكفاءة وفاعلية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها والتي تحكم بسير الاجراءات الإدارية من أجل التأكيد من مدى ملائمتها وقابليتها وقدرتها على تحقيق اهدافها ، وهذا الإمر يتحقق عن طريق الاهتمام بالموظفين ومحاولة إعدادهم مهنياً وتنمية روح المسؤولية والانتماء لديهم ، لأن الادارة الحكومية هي تجسيد متكامل لدولة المؤسسات ، إلا أن ترسيخ دعائم الإدارة الرشيدة لشؤون الدولة يتطلب تقديم المشورة التقنية لتحديث مؤسسات الدولة وإيجاد خدمة مدنية ومهنية مبنية على أساس الجدارة من خلال اعتماد نظام إداري قائم على أساس الأداء وتشجيع المعايير الموضوعية في التوظيف والترقية وتكافؤ الفرص وإجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح وترشيد الإدارة العامة (عبداللطيف2016،ص.33).

إذا الحكم الرشيد في المجال الإداري والتقني هوالتنفيذ الذي يتعلق بالحياة الاقتصادية والسياسية والتنموية وحقوق الإنسان وكرامته وفق الرؤى المرسومة والمتوافق عليها مسبقا (محمد2013،ص.2).

د-البعد القانوني(Legal Dimension)::ويعني تحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون ، أي انه لتحقيق البعد القانوني للحكم الرشيد يجب أن يتصرف جميع السلطات الحاكمة في نظام الحكم وفقا للقانون الذي تم تشريعة الهيئات المنتخبة من قبل الشعب ، وكذلك يجب أن يتم إتاحة الفرصة للمواطنين لمناقشة تصرفات الحكام ، وهذا يعني سيادة حكم القانون على

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الجميع دون استثناء ، لذا فأن توفير هذا البعد يضفي الشرعية على جميع تصرفات الحكومة وبالتالي قبولها من طرف المواطنين وإطاعتها وتنفيذ أوامرها ، مما يؤدي إلى التجسيد الفعلي للحكم الرشيد(غربي وآخرون2014،ص.160).

وفي نظر (مقري2005،ص.12) يجب توفر شرط المشروعية لجميع تصرفات الحكام من أجل تطبيق الحكم الرشيد، بعبارة اخرى ان يتم مطابقة جميع الاجراءات والعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية مع القانون الذي صدر من الهيئات والسلطات المنتخبة وفق القانون من قبل الشعب ، وهذا يعني أن يكون القانون هو المرجع الاول والاساسي للحكم.

أما (أسيا2009،ص.48) فترى أن البعد الإداري للرشادة يعني التسيير العقلاني والشفاف والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع بهدف القضاء على كافة اشكال الفساد الاجتماعي والمحسوبية، ويتطلب الرشادة الإدارية أيضا الاستقلال عن السلطتين السياسية والاقتصادية عن طريق تنفيذها من قبل موظفين مهنيين ومستقلين بحيث لا يخضعون إلا لواجبات وأهداف وظيفتهم .

ويكمن القول بأن هذه الابعاد الخمسة ترتبط مع بعضها ارتباطا وثيقا مع بعضها وتعتمد على بعضها البعض بحيث تشكل تكاملا لبعضهم البعض، وأن غياب أي من هذه الابعاد الخمسة يؤدي إلى عدم اكتمال جميع جوانب الحكم الرشيد وبالتالي حدوث خلل فيه،فالحكم الرشيد هو مشروع مجتمع بأكمله يساهم في بناءه أجهزة الدولة الرسمية بالاضافة إلى المؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهي فلسفة شاملة للحكم تضمن للمجتمع استقرارا على كافة المستويات وتقضي على جميع أشكال الفساد فيه ، فهو يشكل جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية والقانونية، وهذا الحكم كفيل بتطور المجتمع وازدهاره وكذلك بتوفير العيش الكريم لجميع أبناء المجتمع .

الشكل رقم (1) أبعاد الحكم الرشيد - من إعداد الباحثان

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

٢-3 خصائص الحكم الرشيد: مثلما اختلفت المؤسسات والباحثون حول مفهوم وأبعاد الحكم الرشيد ، فهم أيضا مختلفون حول خصائص الحكم الرشيد ، بتعبير آخر لايوجد اتفاق بين المؤسسات والباحثون حتى حول تسمية موحدة لخصائص الحكم الرشيد، بل تم تناولها بتسميات عدة ، حيث سماه البعض خصائص الحكم الرشيد، بينما البعض الاخر يسميه معايير الحكم الرشيد ، وأخرون يطلقون عليه مبادئ الحكم الرشيد ، ولكن على الرغم من ذلك لايوجد إختلاف من حيث مضامينها. ونحن نميل إلى استخدام الباحثون الذين يطلقون عليها خصائص الحكم الرسيد ، أما بخصوص خصائص الحكم الرشيد فقد اختلفت المؤسسات أيضا حول عدد ونوع خصائصها ، وسوف نحاول بقدر الامكان عرض بعض خصائص الحكم الرشيد التي قدمها بعض المؤسسات والكتاب منها :

الجدول رقم (1) رؤية عدد من المؤسسات لخصائص الحكم الرشيد

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	منظمة الادارة العامة في بريطانيا	برنامج الامم المتحدة الانمائي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك(ESCAP)	البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المساءلة	المساءلة	المشاركة	المشاركة	المساواة
الاستجابة	الديمقراطية	الشرعية	حكم القانون	المشاركة
الشفافية	مكافحة الفساد	الشفافية	الشفافية	الشفافية
الكفاءة	الحريات الاساسية	دورية الانتخابات	الاستجابة	المسؤولية
	توصيل الخدمات	المساءلة	الرؤية الاستراتيجية	الرقابة
	ضمان الحقوق	الاستجابة	الشمولية والانصاف	تداول الحكم
	الامان	حكم القانون	الفعالية والكفاءة	
		الكفاءة والفعالية	المساءلة	
		الرؤية الاستراتيجية		

الجدول من تصميم الباحثان بالاستفادة من المصادر التالية :

- Kaufmann ,Daniel,& Mostrazzi ,Massino, Governance Matters 3 Indicators for 1996 – 2002 Policy Research Working paper 3106, Washington : D .C ,World Bank,2003 , p12.
- عبد القادر، حسين ، " الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية " رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2011-2012،ص.30.
- أسيا، بلخير،ادارة الحكمانية ودورها في تحسين الاداء التنموي – بين النظرية والتطبيق(الجزائر انموذجا: 2000-2007)، رسالة ماجستير،جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر ، 2009، ص. 51.
- United states in stitute of peace, Gouvernance ; corruption ; and conflict , Study guide series on peace and conflict , Washington , 2010 , page 13. https:// www.usip.org/site/de fault/files/etc./ 480021.pdf.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أما الخصائص التي تعتمدها الدراسة الحالية فهي ونحن بدورنا سوف نركز على بعض الخصائص المشتركة بين هذه المؤسسات وسنقوم بشرحها بشكل مختصر:

1 - المساءلة
2 - الشفافية
3 - المشاركة
4 - الكفاءة
5 - الاستجابة
6 - حكم القانون
7 - الرؤية الاستراتيجية

الشكل رقم (2) خصائص الحكم الرشيد

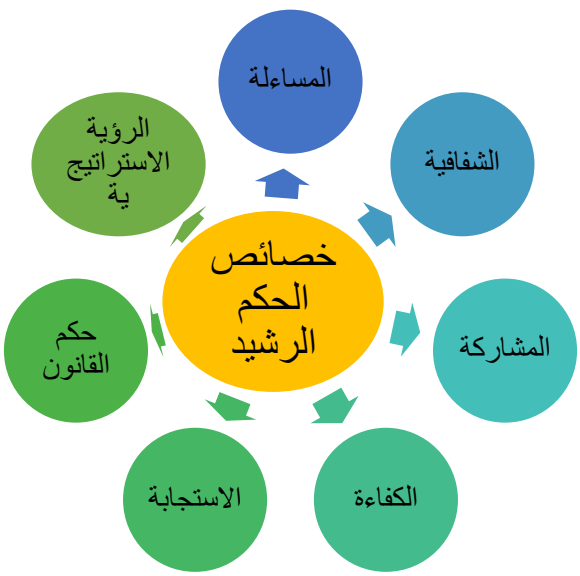

الشكل من إعداد الباحثان بالاستفادة من المصادر المستخدمة في الجدول رقم (1)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1- المساءلة: بمعنى أن كافة المسؤولين مطالبون بتقديم التوضيحات الضرورية حول طريقة وكيفية استعمال صلاحياتهم، أي أن يكون جميعهم خاضعين لمبدأ المساءلة أمام الشعب وممثليه دون استثناء(مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني 2007، ص.16) والمبدأ الأساس لوجود الحكم الرشيد هو إيجاد النظام الذي يجعل من صانعي القرارات معرضين للمساءلة والمحاسبة (Jones 2010,p.559).

2- الشفافية : وتعني التصرف بطريقة مكشوفة، أي أن تعمل الادارة وكأنها في بيت من زجاج ، فالجميع يرى كافة **تصرفاتها** ، كما وتعني أيضا الافصاح الفعلي وغير المشروط لجميع الاجراءات والتصرفات ونشرها بحيث تكون متاحة للجميع (مطير2013،ص.17) . وهي تعني أيضا تقديم صورة حقيقية و واقعية لكل ما يحدث داخل الإدارة دون إخفاء أية جوانب يعتبرها البعض بأنها إخفاقات أو مشاكل تؤثر في مسيرتها الوظيفية (السيدية 2008،ص. 36)، ويرى آخرون بأنها تعني وفرة المعلومات وإمكانية المواطنين وأصحاب المصالح في الوصول إليها بسهولة ويسر ودون أية قيود أو تعقيدات (Al britton & Bureekul 2009,p.1).

المشاركة:وهي عملية الإتصال بين الرؤساء والمرؤوسين أو بين القمة والقاعدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (العنزي،والزبيدي2006،ص. 128). وفي نظر(احمد 2012،ص. 251) أنها تعني قدرة الأفراد على التعبير العلني والتأثير في إتخاذ القرارات سواءاً بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يقومون باتخاذ القرارات. أما (Rauschmayer , et al 2009, 42) فيرى أن المشاركة هي عبارة عن الاسلوب التنظيمي الذي بموجه يتمكن أطراف مختلفة من الجماهير أو أصحاب المصالح التشارك معاً بشكل مباشرورسمي في بعض مراحل عملية إتخاذ القرار.ويضيف (Blair 2000, 23) أن المشاركة تعطي الفرصة للمشاركين من إبداء آرائهم في إتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم . وفي نظر (حسين، وفتحي 2008، 58) أن المشاركة تعطي فرصة كبيرة للمشاركين لتحقيق ذواتهم نتيجة شعورهم بأهمية آرائهم وقدراتهم على طرح المهارات والمعارف على نحو أفضل ويؤدي إلى إيجاد قناعة كاملة وقبول كبير.

4- الكفاءة : وتعني إنجاز الاهداف في ضوء الموارد المتاحة ، وكذلك مدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة بشكل يخدم مصالح المجتمع ككل، أي قدرة الدولة على العمل في خدمة **المصلحة** العامة ، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد العامة وتنفيذ السياسات بفعالية وبأقل تكاليف بما فيها تقديم الخدمات المقدمة للمواطنين

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

(gissel quist 2012,p.8) . ويضيف (دلة 2014،ص.93) أنه يتطلب كفاءة الحكم الرشيد أن تكون نتائج القرارات متوافقة مع احتياجات المجتمع من خلال الاستخدام الافضل للموارد المتاحة ، وهذا الامر يتطلب توافر الكفاءة في مؤسسات الحكم من أجل الاستجابة الفعالة لمصالح المواطنين،لأن فالكفاءة هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالشكل السليم والواضح لكل أفراد المجتمع (مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني 2007، ص 21).

5- الاستجابة : وتعني القدرة على تقديم الخدمات لمن يطلبها دون استثناء (عبداللطيف2016،ص.25) ، كما وتعني أن **تسعى** المؤسسات وتحاول تقديم الخدمة لجميع اصحاب المصالح ، وقد تم إدراجها من قبل (UNDP) كأحدى الخصائص المهمة للحكم الرشيد على اعتبار أن الحكم الرشيد هو ذلك الحكم الذي يسعى دائما لتلبية متطلبات واحتياجات جميع أفراد المجتمع (مطير2013،ص.33) .

6- حكم القانون: وتعني وجود قواعد قانونية واضحة فيما يتعلق بممارسة الافراد والجماعات والحكام **لصلاحياتهم** ومسؤولياتهم ، ولابد لهذه القواعد أن تكفل مبدأ المساواة للمحكومين وتؤمن فرص الحماية لحقوقهم،وهذا الأمر يتطلب تنفيذا جيدا للقانون ووجود قضاء مستقل(دلة 2014،ص.91)،حيث يتطلب الحكم الرشيد توفير المشروعية القانونية في تصرفات المؤسسات الحاكمة في الدولة،أي ضرورة مطابقتها للقانون الذي صدر عن الهيئات المنتخبة(محمد2011،ص. 374).

7- الرؤية الاستراتيجية : وتعني النظرة البعيدة المدى والهادفة إلى تنمية المجتمع وتستند إلى فهم واضح **للواقع** والمعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وإلى خيار مستقبلي متفق عليه(عبداللطيف1،2013،ص.14)، كما إنها تعني صورة ذهنية لما يجب أن يكون عليه المستقبل(السيد 2005،ص.164) .

4-2 عناصر(فواعل) الحكم الرشيد : يتكون الحكم الرشيد من ثلاثة عناصر (فواعل) رئيسية تتفاعل **وتتضافر** مع بعضها لتحقيق الهدف الرئيسي وهو تعزيز وترشيد الحكم ، وكذلك تتكامل وتترابط هذه العناصر الثلاثة مع بعضها ، وهذا الامر جدا مهم لتحقيق جودة الحكم ورشادته ، وهذه العناصر الثلاثة هي :

أ **الدولة :** وهي التنظيم الذي يحدد شكل العلاقة بين الطبقات الاجتماعية الحاكمة وبين الطبقات الاجتماعية المحكومة، وقد ظهر هذا النوع من التنظيم مع بداية ظهور التناقض بين المصلحتين

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

العامة والخاصة متضمنا تركيب الدولة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (فرج2011،ص.11).

فالدولة بكافة مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية تعتبرالطرف الرئيسي والفعال في تجسيد الحكم الرشيد باعتبارها الطرف الرئيسي الذي يقوم باشراف وتحديد ووضع السياسات العامة في البلاد ، بواسطة تدخلها في مجال تشريع القوانين ومراقبة تطبيقها، فهي تستطيع وضع الآليات التنظيمية المناسبة لفرض متطلبات الحكم الرشيد ، وذلك عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية ،واحترام حقوق الانسان ،وضمان حرية الاعلام والتعبير والصحافة، وحماية حقوق المرأة ،وتطوير البرامج التعليمية والمهنية بما يحقق أهداف المجتمع ،وتوفير السكن والخدمات الصحية، وحماية البيئة وتوفير الامن والعدالة وتحقيق المساواة ، فهي وحدها الكفيلة والقادرة على تحقيق التوازن بين المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي عندما تقوم بجميع هذه الادوار والوظائف تعتبر من أهم عناصر الحكم الرشيد (شهيناز2015،ص.21).

ب **القطاع الخاص :** جميع الدول المعاصرة أصبحت تدرك جيدا الدور المهم الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال التنمية والتطور الاقتصادي ، فالقطاع الخاص أصبح يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية وخلق فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة على كافة المستويات بما يحقق رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم ، حيث أصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في مجالي الادارة والتنمية(ولفنسون2000،ص.102) ، فهو يستطيع أن يوفر المال والخبرة والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية ، كما بإمكانه تأمين الشفافية لكثير من القطاعات نظرا لقدرته على نشر المعلومات والاحصائيات، بالاضافة إلى دروه في التقليل من نسبة البطالة ومكافحة الفقر ، فكل هذه الادوار تصب في إطار إرساء الحكم الرشيد (بوجدرة 2007،ص.360).

ت **المجتمع المدني :** هو مجال الحياة الاجتماعية المنظمة وفق قوانين ، ويتميز بالطوعية والعمل الذاتي والاستقلالية عن الدولة (دايموند 2005،ص.28) ، كما عرفة الدكتور سعدالدين إبراهيم على أنه : مجموعة من التنظيمات الطوعية الحرة وغير الربحية التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والخلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات والنقابات والاحزاب والاندية والتعاونيات، أي كل ماهو غير حكومي وماهة غير عائلي، نقلا عن (عبداللطيف2016،ص.31).

فالمجتمع المدني كطرف مهم وفعال في إرساء الحكم الرشيد يجب أن يعمل بشكل جاد من أجل تأطير المواطنين للعمل بشكل طوعي في مجالات الشؤون العامة وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

التشاركية (فرج 2012،ص.14)، ويمكن القول بأن المجتمعات الحديثة أصبحت تتكون من ثلاثة قطاعات متوازنة ومهمة وهم (القطاع الحكومي ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) ، لأن الحكم الرشيد يتطلب نوع من التوازن في طبيعة العلاقة بين هذه القطاعات ؛ لذا من المهم خلق شبكات من التفاعل والحوار والعمل المشترك مابين هذه الاطراف الثلاثة على جميع النواحي من أجل تحقيق الحكم الرشيد المطلوب .

الشكل رقم (3)

عناصر (فواعل) الحكم الرشيد

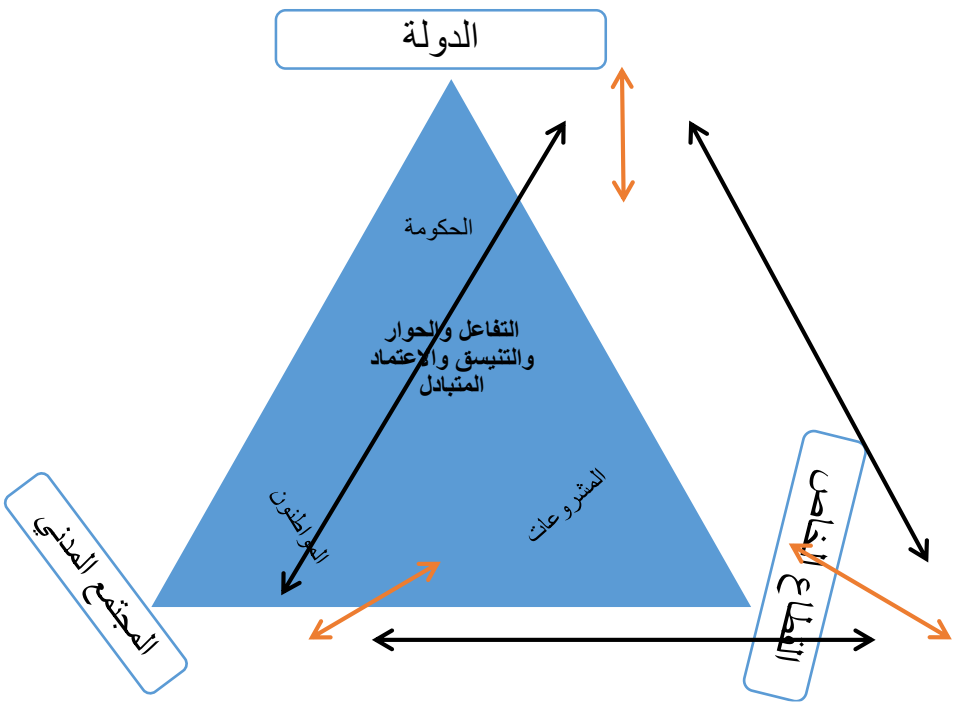

المصدر : فرج ، شعبان ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر :دراسة حالة الجزائر 2000-2010،اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص. 16.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3- : الفساد الاداري: في هذا الجزء سوف نتحدث عن ظاهرة الفساد الإداري ، إبتداء من مفهومه وتعريفه ومرورا بأسباب هذه الظاهرة وخصائصه وأنواعه وانتهاءا بموضوع آثار هذه الظاهرة على طبيعة الحكم .

1-3 : مفهوم الفساد الإداري : أن ظاهرة الفساد الإداري هي ظاهرة قديمة جدا ، وهي ظاهرة ذات بعد عالمي مع وجود اختلاف في نسبة انتشاره من بلد إلى آخر ، وهي خطيرة جدا لأنها سريعة الانتشار ،بل إنها اخطر الأمراض القاتلة للمجتمعات والمحطمة لكيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولها مسبباتها التي تبدأ من الإنسان ومن ثم المؤسسة وأخيرا الدولة ، ومع ذلك هي ظاهرة مرفوضة على المستوى الدولي لما لها من عواقب وخيمة وتأثير سلبي على جميع المستويات، كما إنها تعرقل التنمية والتطور ويقوض الديمقراطية وحكم القانون ، ومع ظهور مفهوم الحكم الرشيد والادارة الجيدة تواید الاهتمام بموضوع الفساد وذلك للحد من كافة اِشكال الفساد من خلال إنشاء العديد من المنظمات الدولية منها منظمة الشفافية الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية نظرا لإثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

2-3: تعريف الفساد الإداري : لايوجد تعريف موحد للفساد الاداري متفق عليه من قبل الباحثون والكتاب ، **ويعود** ذلك إلى اختلاف التوجهات والافكار والثقافات والمدارس الفلسفية ،وكذلك بسبب تعقد الظاهرة ومعالمها وأسبابها ، إلا أن جميع هذه التعاريف متفقة مع بعضها من حيث مضمون هذه الظاهرة وهو استغلال الوظيفة العامة ونفوذها لتحقيق مكاسب ومنافع شخصية بشكل يتنافى مع القوانين ، وكذك جميع الكتاب والباحثون متفقون على خطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية.

فكلمة الفساد في معاجم اللغة العربية هي من فعل (فسد) ضد صَلُحَ ، والفساد لغة تعني البطلان، حيث يقال فسد الشيء أي بطل ، نقلا عن (الرازي 1983،ص.503).

أما منظمة الشفافية الدولية فعرفت الفساد الإداري بأنه : كل عمل يتضمن سوء إستخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته ، نقلا عن (يونس2010،ص.245) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بينما عرفته البنك الدولي على أنه : إساءة استعمال الوظيفة العامة لغرض تحقيق مكاسب خاصة وشخصية بطريقة غير شرعية ودون وجه حق ، نقلا عن (محمد2013،ص.86) .

وحسب برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن الفساد الإداري تعني إساءة استعمال السلطة العمومية من أجل تحقيق المنفعة الذاتية سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للإسراع بتقديم الخدمات أو عن طريق الاختلاس (برنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP 1998،ص.9).

وفي نظر صندوق النقد الدولي أن الفساد الإداري تعني علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف إلى كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونيا لمصلحة شخص ما أو جماعة معينة ، نقلا عن (سايح 2012،ص.56)

3-3 : أسباب الفساد الإداري : بما أن الفساد الإداري هي ظاهرة تتصف بالشمولية لها أبعاد وأسباب عديدة تختلف باختلاف الاشخاص والبلد والمؤسسات والبيئة ؛ لذا من الضروري التطرق إلى هذه الاسباب من أجل معالجتها بشكل شامل وفعال عن طريق التخلص من أسباب حدوثها ، ومن أهم هذه الأسباب هي :

1-3-3 : الأسباب الشخصية : هنالك دراسات كثيرة تشير إلى وجود علاقة ما بين بعض الخصائص **المتربطة** بشخصية الموظف وممارساته الإدارية الفاسدة ، ومن هذه الخصائص الشخصية هي العمر فمثلا عندما يكون الموظف شابا ولديه احتياجات كثيرة وله موارد محدودة قد يكون هذا الامر سببا للقيام بتصرفات إدارية فاسدة، وكذلك الجنس حيث تشير كثير من الدراسات على أن الرجال أكثر ميلا لممارسة الفساد الإداري من النساء بسبب تكوينهم النفسي والجسدي، وأيضا قد يكون التحصيل الدراسي أحد الاسباب المتعلقة بالشخص لممارسة الفساد الإداري وهذا الامر يختلف باختلاف المجتمعات حيث المجتمعات التي يكون نظامها التعليمي ضعيف مما يسهل للأشخاص الحصول على الشهادات بأسلوب غير علمي وغير مشروع ، وكذلك الحال بالنسبة للحصول على الوظيفة، يكون ذلك الاشخاص أكثر ميلا لممارسة الفساد الإداري على عكس المجتمعات التي يكون نظامها التعليمي كفوء وعلمي ويكون نظام الخدمة المدنية فعال وعادل فإنه يحول دون وصول أشخاص غير كفؤئين إلى الوظائف الحكومية ، وبالتالي التقليل من حالات الفساد الإداري ، كام أنه لمدة الخدمة أيضا تأثير على ممارسة الفساد فالموظفون الذين لديهم خدمة طويلة أكثر دراية بإخفاء الممارسات الإدارية الفاسدة مما يساعد على ارتكاب الممارسات الفاسدة أكثر من غيرهم (الغالبي ، والعامري 2010،ص.386).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2-3-3: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية: للعوامل الاجتماعية والاقتصادية تأثير كبير على حدوث ظاهرة **الفساد** الاداري ، فالعوامل الاجتماعية تساهم بشكل كبير في خلق بيئة مناسبة لحدوث الفساد الاداري، وخاصة في المجتمعات التي تقوى فيها العلاقات الاجتماعية ، فكلما كانت العلاقات الاجتماعية قوية ومتينة بين أفراد الطائفة أو القبيلة أو بين الاقارب قوية ، كلما كان التأثير قويا على المسؤولين من أجل تفضيل أقاربهم واصدقائهم على الاخرين من حيث التوظيف والتعيين وتولي المناصب الادارية ، وبذلك يكون التوظيف حسب الانتماءات العشائرية والقبلية والطائفية في المناصب العليا مما يدفع هؤلاء إلى كسب الكثير من المزايا والامتيازات غير المشروعة ، وبالتالي زيادة نسبة الفساد الاداري وبالتالي الفساد المالي في المجتمع ،ويمكن الاشارة في هذا المجال إلى معادلة برنامج الامم المتحدة الانمائي من أجل التوضيح بشكل أكثر، وهي معادلة ذا ت تأثير كبيرجدا ، حيث تعتبر الفساد ناتج عن : الفساد = (الإحتكار – الاستنساب)- (المسائلة + الشفافية+ النزاهة) ، حيث تحلل هذه المعادلة النظم السياسية من حيث مدى تعرضها للفساد (محمد 2013،ص.89) ، كما أن للأوضاع الاقتصادية تأثير ضخم جدا في حدوث الفساد بكافة أنواعه وخاصة الفساد الإداري ، فانخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين وتدني رواتبهم يؤدي إلى قبولهم الرشاوي كوسيلة لتأمين معيشتهم وزيادة رواتبهم المتدنية ، وفي هذا المجال تحذر صندوق النقد الدولي من مخاطر انخفاض رواتب الموظفين الذي قد يؤدي إلى ارتفاع سلوك الفساد الاداري والمالي ، وكذلك تثير بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات الفساد والمستوى المنخفض للأجور والرواتب في القطاع العام ، ومن جانب آخر فأن توفر ثروات طبيعية كبيرة ودخل كبير يؤدي إلى إغراء المسؤولين لممارسة الفساد بشكل أكبر مقارنة بالمجتمعات ذات الوارد المحدودة (فريد 2001،ص.225). كما أن البطالة وانخفاض الاجور وتدهور قيمة العملة ومحدودية فرص الاستثمار وعدم فاعلية نظم الرقابة الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية تعتبر من أهم العوامل الاقتصادية المساعدة لانتشار الفساد الاداري .(الغالبي ،والعامري 2010،ص.389).

3-**3-3: الأسباب السياسية والتشريعية :** تعتبر الاسباب السياسية من أخطر أنواع اسباب الفساد ، حيث كلما **تمتع** بعض الفئات السياسية بالقوة والحرية في اتخاذ القرارات ، فإن هذه الفئات سوف تتخذ جميع القرارات التي ستزيد من سلطتها وقوتها على حساب الفئات الاخرى والمصلحة العامة للمجتمع،وأيضا ستؤثر على الاجهزة التشريعية لإصدار قوانين تراعي مصالحها على حساب المصلحة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

العامة،وهذا ما سيؤدي إلى فتح المجال أمام كافة انواع الفساد(الصقال 2010،ص.11). كما وتتمثل الاسباب السياسية في الولاء السياسي في تعيين الموظفين للمناصب العليا والقياديين الاداريين من الدرجة العليا بناءا على المحسوبية السياسية ودرجة الولاء والانتماء السياسي وليس بناءا على الكفاءة والقدرة ، كما يؤدي إلى غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة وعدم وجود مؤسسات مستقلة تعني بمكافحة الفساد (سايح 2012،ص.57)، وفي نظر بعض الباحثين أن احتكار القوى المسيطرة في المجتمع على مصادر الثروة والسلطة تعتبر عاملا من العوامل التي تؤدي إلى انتشار الفساد ، وفي هذا الصدد يقول" اللورد جون إدوارد دالبرغ أكتون" وهو انكليزى من أبرز منظري السياسة في القرن التاسع عشر : أن السلطة المطلقة تصبح مفسدة بطريقة مطلقة ، كما ويقول ابن خلدون في مقدمته الشهيرة : إن اجتماع المال والجاه سيفتح المجال للفساد بشكل عام، لأن تسلط الاقوياء من ذوي العصبة تؤدي إلى استباحتهم انتهاك القوانين سعيا وراء مصالحهم الخاصة ،ويتجلى ذلك في جشعهم وراء تراكم الثروة والاحتكار وضمان مصالح انبائهم في تولي الوظائف والمناصب المرموقة ، نقلا عن (نصرالله،2014،ص.173). ومن جانب آخر أن عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية يؤدي إلى فشل المؤسسات القانونية في القيام بؤظائفها بشكل تام مما سيفسح المجال أمام المفسدين إلى الجوء لاستخدام أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين من أجل إنجاز أعمالهم (محمد 2013،ص.87)، كما أن الفساد الاداري قد يحصل نتيجة سوء صياغة القوانين وغموضها وتضاربها في بعض الاحيان الامر الذي سيفسح المجال أمام الموظف ويعطيه فرصة للتهرب من تنفيذ القوانين أو تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع المصلحة العامة (بحر2011،ص.12).

4-3-3: الأسباب المؤسسية والتنظيمية : تتنوع وتتعدد الأسباب المؤسسية والتنظيمية التي تؤدي إلى وجود **ممارسات** إدارية منحرفة وفاسدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، مثل عدم الالتزام بمواعد العمل وإفشاء أسرار العمل وعدم التعاون مع الزملاء في العمل والامتناع عن أداء العمل أو أدائه بعدم دقة وأمانة ، ومن هذ الاسباب هي: ثقافة المؤسسة حيث أن عدم وجود ثقافة قوية ومتماسة للمؤسسة قد يكون سببا لوجود ممارسات إدارية فاسدة ، وأيضا حجم المؤسسة حيث أن كبر حجم المؤسسة في الادارات العامة يؤدي إلى وجود ترهل وتسيب إداري، وكذلك وجود بطالة مقنعة وإدارية ذو بيروقراطية عالية مما سيفتح المجال أمام ممارسات إدارية غير قانونية وأعمال فاسدة لايمكن السيطرة عليها ، كما أن لطبيعة العمل المؤسسي مثل درجة وضوح العمل والهدف تاثير بالغ

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الأهمية في وجود حالات الفساد الاداري ،وخاصة في المؤسسات التي تقتضي طبيعة عملها درجة عالية من السرية والكتمان، والتي لديها موارد كثيرة وبعيدة عن الرقابة الشعبية والاعلامية تؤدي إلى وجود حالات كبيرة للفساد الإداري ، بالاضافة إلى ذلك فإن عدم وضوح السلطات والصلاحيات وعدم تناسب الهيكل الاداري والتنظيمي مع طبيعة العمل، وعدم وجود وصف وظيفي واضح سوف يزيد من وجود حالات الفساد الإداري، وكذلك أن عدم وجود استقرار وظيفي وخاصة في الادارات والمناصب العليا سيزيد من وجود ممارسات إدارية فاسدة ، فشعور الموظف بان وجوده في وظيفة أو منصب إداري معين هي فرصة مؤقتة ولفترة محدودة سيزيد من ميله لممارسة حالات الفساد لغرض اثراء نفسه وبناء وتقوية النفوذ على حساب المنصب والمصلحة العامة (الغالبي ، والعامري 2010،ص.389).

وفي نظر(سايح2012،ص.57) أن حجم وضخامة وتوسيع الجهاز الاداري وزيادة عدد الموظفين يؤدي إلى وجود اجراءات إدارية معقدة ، وعدم تنفيذ الواجبات الادارية وتأخرها بسبب كثرة التعليمات وتضخمها ، وهذا ما يؤدي إلى تعارضها مع بعضها البعض أحيانا ، ويضيف (الطيار2003،ص.3) بأن كبر حجم الجهاز الاداري يؤدي إلى عدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الاداء وضعف أخلاقيات العمل في أداء الوظيفة العامة ، وكل هذا سيشجع الموظفين على عمل ممارسات وتصرفات تحقق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة خاصة في ظل ضعف أو انعدام الاجهزة الرقابية.

4-3 : خصائص الفساد الإداري : الفساد الاداري كأي ظاهرة اجتماعية أخرى لها خصائصها ومن هذه الخصائص هي:

1 -**السرية :** يرى(حراحشة2003،ص.41) أن أعمال الفساد الإداري بشكل عام تتصف بالسرية ، وذلك لأن هذه الاعمال هي اعمال غير مشروعة قانونا ولدى المجتمع أيضا هي أعمال غير مرحب بها ، ويرى (بن عمر آل الشيخ2007،ص.51) بأن هناك وسائل عديدة ليتستر بها الفاسدون الإداريون أعمالهم الإدارية الفاسدة ، حيث أن القيادات الإدارية عندما يتورطون في أعمال الفساد الإداري غالبا ما يتسترون فسادهم تحت ذريعة المصلحة العامة ويغلفونة باعتبارات أمنية وينتهزون الظروف الاستثنائية لتمرير فسادهم بحيث يتعذر اكتشافها ،فهم يتميزون بالخبرة والحنكة ، ويضيف (الكبيسي 2005،ص.44) أنه حتى عندما يحاول البعض اكتشافها فإنه لاينكشف إلا جزء منها وقد ينتهي الامر إلى إتهام بعض الابرياء ويتظاهر الفاسدون الحقيقيون بالدفاع عنهم.

2 -تعدد أطراف الفساد: يرى(الشريف2004،ص.43) أنه في الغالب يشترك في الاعمال الإدارية الفاسدة أكثر من شخص ، وذلك بسبب تبادل المنفعة بين الاطراف المتورطة فيها ، حيث أن الفساد هي تعبير

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

عن اتفاق إرادة ومصلحة صاحب القرار مع إرادة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم ،ويضيف(الكبيسي 2005،ص.43) أنه في الأغلب تتم الفساد عن طريق وسطاء مجهولون يلعبون الدور الفعال والرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف الطرفان بعضهما البعض ودون أن يتقابلا وجها لوجه.

3 -**سرعة الانتشار:** من إحدى خصائص الفساد الإداري هي سرعة الانتشار، وبالأخص عندما ينتج الفساد عن المسؤولون أو القياديون الإداريون ، حيث أن سلطة وقوة الفاسدون ستزداد بحيث يقومون بالضغط على جميع العاملون في الادارة للسيرعلى خطاهم سواء طوعا أو كرها ، والاخطر من ذلك أن للفساد قابلية للانتقال عبر حدود الدول وخاصة في ظل انتشار العولمة والسوق الحر (البصولي2003،ص.938).

4 -**التخلف الإداري:** يرى (كنعان2007،ص.85) أنه في أحيان كثيرة يختلط الأعمال الإدارية الفاسدة بظاهرة التخلف الإداري مثل الروتين الإداري ، التسيب الإداري ، وسوء استغلال الوقت ، التزوير،المحاباة التغاضي عن أنشطة غير قانونية ، والعصبية وعدم التعامل الجيد مع المتعاملين والمراجعين ، ويضيف(حراحشة2003،ص.41) بأن كل هذه الاعمال والتصرفات يجعل العناصر الجيدة داخل النظام والهيكل الإداري بعدم الحافز على العمل الجاد وعدم الراحة وفقدان الثقة بعدم الاذى من العناصر الفاسدة وخاصة إذا كانوا من أصحاب القرار داخل الجهاز الاداري ، وكل هذا سيؤثر على المصلحة العامة.

الشكل رقم (4) خصائص الفساد الإداري

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الشكل من إعداد الباحثان بالاستفادة من المصادر الآتية: (حراحشة2003،ص.41)، (بن عمر آل الشيخ2007،ص.51)، (الكبيسي 2005،ص.44)، (الشريف2004،ص.43)، (البصولي2003،ص.938)، (كنعان2007،ص.85).

5-3 :مظاهر الفساد الإداري :

للفساد الاداري آثار بالغة الخطورة على المجتمع ، وهي تمثل أحد أشكال سرقة الأموال العامة ، كما أنه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى مرتكبيها ، وأن الفساد كالجرثومة الخبيثة تفترس الحكم الرشيد وتقوض أركانه ، وتضعف شرعية الحكم السياسي ، وتغتصب حقوق المواطنين العاديين ، وتسهم في تشويه القرار الاقتصادي والسياسي ، فتتسبب في تحويل الخدمات من الفئات التي هي بأمس الحاجة إليها إلى جماعات المصالح المكتسبة ، وعندما يستشري الفساد في المجتمع ويتحكم به ، تهتز أركان الحكم وتنقص سيادة القانون ، وللفساد المالي والإداري مظاهر متعددة منها: (بكر 2009،ص.5)

- تأخير موظفي الحكومة عن انجاز العمل المطلوب منه عمدا لفترة طويلة بحيث تؤدي إلى تعطيل مصالح المواطنين مما يدفع المواطن إلى دفع الرشوة من أجل إنجاز عمله الذي هو حق من حقوقه البسيطة والأولية .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ب- انتشار ظاهرة المحسوبية في الدوائر الحكومية وتعيين أقارب كبار الموظفين والمسؤولين في الوظائف المهمة والمميزة على الرغم من عدم كفائتهم وضعف خبرتهم لتنفيذ تلك الوظيفة .

ت- التلاعب بالمنح والامتيازات التي تمنحها الدولة لفئات محددة ومناطق محددة مما يؤدي إلى عدم حصولهم لتلك المنح والامتيازات إلا بعد تقديم رشاوي وهبات لجهات معينة أو للموظفين ، والذي لايدفع الرشوة لهم قد لايحصل على تلك المنح والامتيازات ويحرم منه وتذهب إلى أشخاص أخرى غير مستحقين للحصول على تلك المنح والامتيازات.

ث- انتشار ظاهرة دفع المستثمرين للرشاوي من أجل الحصول على الموافقة لتنفيذ مشاريع استثمارية .

ج- انتشار ظاهرة التجارة المحرمة والمحظزرة قانونا كتجارة الاسلحة والمخدرات وكل تجارة ينتج عنها غسيل الاموال التي تم الحصول عيلها بطرق غير مشروعة .

ح- تلقي العمولات والرشاوي عن الصفقات المتعلقة بالمقاولات والحصول على الاراضي بطريقة المساطحة .

ويضيف (الخمشي،وبن شلهوب2016،ص. 30) مظاهر اخرى من مظاهر الفساد الإداري مثل:

أ- إساءة استخدام الممتلكات العامة .

ب- استغلال القيادات الإدارية للعاملين معهم لمصالحهم الشخصية .

ت- وجود اعتبارات لعنصر المجاملة في تقييم الاداء الوظيفي وفي توزيع المناصب.

ث- وجود محسوبية في اختيار أعضاء اللجان الدائمية .

بينما يضيف (بن عمر آل الشيخ2007،ص.50) مظاهر أخرى للفساد الإداري منها:

أ- رفع الشعارات الادارية البراقة كالشعارات التي تشير إلى وجود إنجازات كبيرة وتقديم وعود تحقيق إنجازات كثيرة أخرى وذلك للتستر على وجود ظاهرة الفساد الإداري .

ب- تباين واختلاف الوسائل والاساليب التي يختفي خلفها الفساد الاداري وذلك حسب موقع الوظيفة والموظف الذي يقوم بالاعمال الادارية الفاسدة .

5-3 :أنواع الفساد الإداري : بما أن الفساد الإداري هو سلوك منحرف للموظف يترتب عليه ارتكاب **مخالفات** للقوانين والتعليمات النافذة في الجهاز الاداري الحكومي، وذلك من اجل تحقيق منافع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

شخصية سواء كانت مالية أو اكتساب مراكز اجتماعية على حساب المصلحة العامة بحيث يؤدي إلى حدوث شلل في الجهاز الحكومي بحيث لايستطيع تقديم خدماته المواطنين بكفاءة ، لذا واستنادا على هذا السلوك المنحرف تم تقيسم الفساد الإداري إلى أربعة مجموعات رئيسية وهي(عبدالرحمن2011،ص.361-363) :

أ **الانحرافات المالية:** ويقصد به المخالفات المالية التي يقوم به الموظف عمدا عند القيام بأداء واجباته الوظيفية مثل:الاختلاسات المالية بمختلف أنواعها والاستفادة القصوى من الاموال العامة دون وجه حق ، فرض غرامات مالية دون الاستناد إلى نص قانوني أو تعليمات مالية صريحة، والاسراف في صرف واستخدام المال العام على الامور غير المهمة والاساسية كتقديم الهدايا وصرف مبالغ كثيرة على الدعاية وفي مناسبات التعازي والتهاني ،وسوء استخدام السلطة لصرف المال العام ، والإهمال والتقصير والاستهانة بالملكية العامة الذي يترتب عليه ضياع وهدر حق مالي عام عائد للدولة نتيجة انعدم الحس الوطني تجاه المال العام لدى الموظف (محمود1994،ص.42).

ب **الانحرافات التنظيمية:** يرى (محمود1994،ص.41)أنه يقصد به تلك المخالفات التي يقوم به الموظف والتي توثر مباشرة على أداء العمل الوظيفي ، وهي تعتبر مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح المتعلقة بسير العمل وأداء الوظيفة بكفاءة وأمانة مثل: عدم الالتزام بمواعيد العمل المحددة في أوقات الحضور والانصراف ، وعدم التواجد في مكان عمله لفترات طويلة بحجج متنوعة ودون مبرر معقول، ويضيف (عبدالرحمن2011،ص. 363) صور أخرى للانحرافات التنظيمية مثل عدم استغلال الوقت الرسمي لأداء الواجبات والمهام الرسمية، والانشغال بمواضيع غير رسمية في اوقات الدوام الرسمي ، وعدم إطاعة الأوامر الصادرة من القيادات الإدارية ، وإفشاء أسرار العمل ، وعدم التعاون مع زملاءه في العمل لأجل أداء العمل بكفاءة عالية، بينما يضيف (العزازي ،وأبو ادريس2001،ص.42) مخالفات وانحرافات أخرى مثل التغيب عن العمل بحجة أجزات مرضية ، وعدم احترام الزوار والمراجعين، والتحدث لمدة طويلة بالهاتف مع الاقارب والزملاء .

ت **الانحرافات السلوكية:** ينظر (عبدالرحمن2011،ص. 363) الى الانحرافات السلوكية للموظف بأنها هي تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بالانحراف عن سلوكه الشخصي وتصرفاته مثل عدم المحافظة على كرامة الوظيفة كقيام الموظف بتصرف مخل بالشرف في العمل كالتورط في جرائم أخلاقية أو تهريب المخدرات أو تناول المسكرات أثناء الوظيفة ، المحسوبية ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثرعلى انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج،الوساطة حيث يستعمل بعض الموظفين الوساطة كشكلا من

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أشكال تبادل المصالح ، أداء أعمال الموظفين الآخرين مقابل أجور دون إذن للسلطة، أداء أعمال أخرى لاتتعلق بواجباته الوظيفية أثناء اوقات الوظيفة،ويضيف (الطيار2003،ص.7) أنواع أخرى من الانحرافات السلوكية مثل الأنانية وحب الذات، وكذلك سوء استعمال السلطة كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسؤولين ما يطلب منهم .

ث **الانحرافات الجنائية:** يرى (بحر2011،ص.10). أنه تعني تلك المخالفات التي يقوم بها الموظف المنحرف عن سلوكيات الإدارة والتي لها آثار خطيرة لذلك تعتبر هذه المخالفات تصرفات جنائية يجب أن يعاقب عليه الموظف جنائيا وليس إداريا فحسب، ومن أخطر هذه المخالفات هي الرشوة التي تعتبر من أسوأ أنواع الفساد الإداري وخاصة عندما تجبر المواطن على دفع أموال معينة للموظف مقابل خدمة يقدمها له وهو من حقه ولكنه لايحص عليه إلا عندما يدفع مبالغ مالية مقابل ذلك للموظف، وكذلك الاختلاسات المالية والاستفادة من الاموال العامة دون وجه حق ، ويضيف (كنعان 2007،ص.115) أنواع أخرى من الانحرافات والمخالفات الجنائية مثل إهدار فرص حصول الدولة على حقوقها المالية مثل تسهيل التهرب من دفع الضرائب والرسوم المالية والغرامات، بينما يضيف ((الطيار2003،ص.7) أنواع أخرى أيضا مثل السرقة سواء للمال العام أو الأدوات والممتلكات العامة ويعتبره من أكبر الجرائم الإدارية ، وكذلك ، تزوير المستندات والمحررات الرسمية والتي تعني تغيير الحقائق والتلاعب بها، في حين يضيف (بن عمر آل الشيخ2007،ص.43) أنواع أخرى وهو الغش والتدليس والتي تعني عدم بيان وتوضيح الاجراءات للمراجعين أو الموظفين الاخرين في داخل المنظمة ، وتسهيل عمليات غسيل الأموال والتي تعني إخفاء مصادرها غير المشروعة وإظهارها بمظهر نظامي ومشروع .

الشكل رقم (5) انواع الفساد الإداري

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

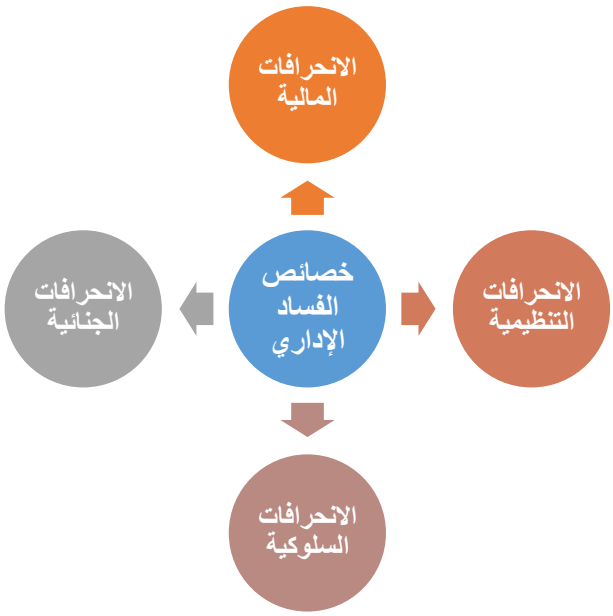

الشكل من إعداد الباحثان بالاستفادة من المصادر المذكورة مع شرح موضوع أنواع الفساد الإداري

4: طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري:

يعرف الأمم المتحدة الحكم الرشيد على أنه هي ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع نحو التطور والتقدم والتنمية ، بمعنى آخر هو الحكم الذي يدار من قبل قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم حياة المواطنون وتحسين نوعية حياتهم وتحقيق الرفاهية لهم وتحقيق رضاهم من خلال مشاركتهم ودعمهم لذلك الحكم (كريم2004،ص.41)، من خلال هذا التعريف والتعاريف الأخرى التي قدمها المؤسسات الدولية للحكم الرشيد والتي تم الإشارة إلى بعضها في الجزء الثاني من هذا البحث قمنا بتحديد أهم خصائص الحكم الرشيد وهي:

1. المساءلة
2. الشفافية
3. المشاركة
4. الكفاءة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5. الاستجابة
6. حكم القانون
7. الرؤية الاستراتيجية

وسوف نقوم يتوضيح علاقة كل من هذه الخصائص مع الفساد الإداري من أجل أن توضح طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري بشكل أكثر وكامل وبالشكل الآتي :

1 -4: المساءلة والفساد الإداري: حسب تعريف برنامج الامم المتحدة الإنمائي المساءلة تعني الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات الضرورية لأصحاب العلاقة عن كيفية إستخدام صلاحياتهم وتنفيذ واجباتهم ، وقبول الانتقادات الموجهة إليهم حول نقاط فشلهم وعدم كفاءتهم او عن خروقاتهم للقوانين ، بينما تعرف هيئة الامم المتحدة المساءلة على أنها تعني التزام المسؤولين في القطاعين العام والخاص بقواعد معينة مثل توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ،التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب الموجه إليهم، قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء والفشل الذي ينتج عن القرارات،وجود آلية واضحة للتعامل مع الاخطاء والفشل ، نقلا عن (حرب2011،ص.41).

بينما يرى(محمود2017،ص.85-87)أن المساءلة تعني أن يكون جميع المسؤولين وصناع القرار في جميع القطاعات والمجالات خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام بدون استثناء، والهدف من المساءلة هو تحييد الفساد ومحاربته وهو أمر حاسم لتحقيق الهدف الشامل وهو تعزيز التنمية المستدامة في كافة المجالات ، وبناءا على هذا يمكن القول بأن أي نظام للحكم يعمل على تطبيق المساءلة يستطيع ضمان التقدم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبالتالي تحقيق العدالة ، لأن نوعية الحكم كثيرا ما يرتبط بتحقيق هذا المبدأ وهي تشكل خاصية ودعامة مهمة له ، وبالمقابل في ظل انتفاء المساءلة سيسود الفساد بكافة أنواعه وخاصة الفساد الإداري.

في حين يرى(الدويري2002،ص.62) أن المساءلة تعتبر وسيلة فعالة لمقاومة ومحاربة الفساد الإداري، لأن شعور الموظفين بوجود المساءلة يؤدى إلى وجود رادع لعملية استغلال السلطة وإساءة استعمال الموارد العامة ، ويخلق الشعور بإمكانية أو احتمال كشف الموضوع أمام الرأي العام مما يؤدي إلى فرض العقوبة علية اجتماعيا وإداريا وقانونيا.

2-4: الشفافية والفساد الإداري: منظمة الشفافية الدولية هي منظمة عالمية غير حكومية تنشط في مجال محاربة الفساد الإداري ، عرفت الشفافية على أنها المبدا الذي يتيح للمتأثرين بقرار إداري أو

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تجاري أو خيري ، بمعرفة الحقائق الأساسية وآلياته وعملياته ، فهي ترى أنه من واجب مدراء وأمناء وموظفي الخدمة المدنية أن يعملوا ظاهراً ومكشوفا ومفهوما وشفافاً. بينما عرفته برنامج الامم المتحدة الإنمائي على أنه : تقاسم المعلومات والتصرف فيها بطريقة مكشوفة بحيث يتيح لمن لهم مصلحة في موضوع ما أن يجمعوا معلومات عن ذلك الموضوع والذي قد يكون له دور حاسم في الكشف عن السلبيات ومن ثم حماية مصلحته والمصالح العامة. نقلا عن(السبيعي2010،ص.13).

إذا تؤكد الشفافية على ضرورة أن يكون المواطنون على علم بما يحدث ، وتساعدهم على فهم الاسس \ للقرارات التي تصدرها صناع القرارات،فهي توفر حياة أكثر أمانا للموظفين والمواطنين من خلال معرفة الحقائق وتقليل الغموض،وبالتالي فهي تعتبر عنصر مهم وفعال جداً للوصول إلى الحكم الديمقراطي وهي آلية فعالة جدا لمحاربة الفساد الإداري (سايح2012،ص.58) .

ويعتبر (أفندي2002،ص.263) الشفافية كعنصر أساسي وفعال وخطوة أولى في محاربة الفساد عن طريق وسائل اتصال كفوءة وفعالة .

ويرى ((السبيعي2010،ص.97) أن هناك اهتمام عالمي بضوروة مكافحة ومواجهة الفساد الإداري نظرا لخطورة الفساد الإداري وتأثيراته البالغة على جميع دول العالم ومؤسساته دون استثناء وبدرجات متفاوتة ، فتم إنشاء منظمات ومؤسسات دولية حكومية وغير حكومية تعني بمكافحة ومحاربة الفساد الإداري منها الشفافية الدولية ، حيث أن هذه المنظمات تركز بدرجة أولى على عنصرتعزيز الشفافية كآلية فعالة لمحاربة الفساد الإداري .

استنادا إلى ماسبق يرى الباحثان أنه تعتبر الشفافية من أحد الخصائص الرئيسية للحكم الرشيد ، وتوجد علاقة عكسية بين الشفافية والفساد الإداري ،لأن إحدى أهم خصائص الفساد الإداري هي السرية بسبب ما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة من وجهة النظر القانونية أو المجتمعية أو ربما الاثنين معاً، وهي سمة مرافقة للفساد الإداري في أغلب الأحيان إلا أنه من الممكن أن تصبح ممارسة الفساد مألوفة في حالة استشراء بعض مظاهر الفساد الإداري في المجتمع وتعايشه معها حتى تصبح شيئاً عادياً غير مستهجن وهذه المرحلة تعد من أخطر المراحل على المجتمع، بعكس الشفافية ، فكلما زاد نسبة الفساد الإداري قلت الشفافية وكلما زادت معايير الشفافية كلما قات نسبة الفساد الإداري ، ولايمكن السيطرة على الفساد الإداري وتقييده دون أن يتم التركيز أولا على توافر عنصر الشفافية في الحكم ومن ثم تعزيزه وجعله من أهم أركان وأعمدة الحكم .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3-4: المشاركة والفساد الإداري : يقصد بالمشاركة أن يكون للمواطنين (رجال ونساء) دور ورأي في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة مؤسسات شرعية وممثلين شرعيين ، ويقوم المشاركة على حرية التنظيم والتعبير ، ولكي تكون المشاركة فعالة يجب أن يتوفر فرص متساوية للجميع من أجل إدراج مطالبهم في جدول أعمال الهيئات الحكومية، فهي تمكن الاستخدام الأمثل لطاقات المجتمع وقدرات أفراده(دلة2014،ص.98).

كما ويرى(عبداللطيف2016،ص.82) أن المشاركة هي عملية إسهام الافراد بإرادتهم في أعمال تهم المجتمع وتزيد من إمكانياتها في صنع واستغلال الفرص التي من شأنها تؤدي إلى تنمية ظروفهم المعيشية سواء كانت هذه المشاركة بالمال أو الجهد أو الرأي ، والمشاركة تتم في إطار مؤسسات تكسب شرعيتها من تقديم خدماتها للمجتمع ، كما أن المشاركة مبنية على أساس أن لكل إنسان لديه مايضيفه لإحداث تغيير إيجابي في حياته وحياة مجتمعه، وتحديد المشاكل وتقديم الحلول لها.

ويضيف(العقابي2017، ص.51)أن عنصر المشاركة يكون فعالا أكثر عندما تتوفر في المنظمة مجموعة من العوامل مثل انعقاد دورات ولقاءات دورية مع الموظفين لغرض تبادل وجهات النظر الخاصة بالعمل، وأن يتصف الهيكل التنظيمي للمنظمة بالمرونة بحيث يكفل حق المشاركة للجميع في عملية صنع القرارات التنظيمية المختلفة ، وتعزيز المناخ التنظيمي للمنظمة للقدرات التشاركية في المجالات الإدارية والفنية،وكذلك أن تقوم القيادات الإدارية بتشجيع روح التعاون المتبادل بين الموظفين.

ويرى (صافي 2015،ص.25) أن المشاركة في تقدير المصالح العامة هي حجر الزاوية لقيام الحكم الرشيد ، لأنه الطريقة المثلى للتعرف على المصالح العامة للمجتمع تتمثل في مشاركة جميع أفراد المجتمع للتأثير في السياسات العامة، وهذا الأمر يتطلب وجود نظام سياسي للحكم يتكفل وجود أحزاب سياسية وجمعيات ونقابات وحرية الصحافة والرأي ومجتمع مدني فعال.

فعلى المستوى الإداري تعتبر مشاركة العاملين في صنع القرارات وسيلة فعالة لرفع أداء المنظمة ، ومن فوائد المشاركة هي أن العاملين يشعرون بالمسؤولية بشكل أكثر، ويلتزمون بتنفيد القرارات طوعا ،كما أنها تؤدي إلى تعدد الخيارت المتاحة أمام المنظمة ، وهي تخلق نوع من الثقة بين العاملين والمنظمة مما يؤدي إلى التقليل من مظاهر الفساد الإداري مثل تخفيض معدل الغيابات وترك العمل والاهمال وقتل الوقت (مطير2013، ص.21)، كما أن الاعتقاد بضرورة المشاركة يضمن الرقابة المستمرة على العمل الإداري بمختلف مستوياتها ومواقفها واتجاهاتها في ظل العمل الجماعي واستمرارية التنظيم (شهيناز2015، ص.57)، وكل هذا يعني وجود علاقة عكسية متبادلة بين عنصر المشاركة كخاصية مهمة للحكم الرشيد وبين إحدى أهم خصائص الفساد الإداري وهو تعدد أطراف الفساد الإداري التي تنطوى على مشاركة عدد

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

قليل في حالات الفساد وليس مشاركة أكبر عدد أو جميع العاملين في المنظمة ،لانه من غير المعقول أن يشارك جميع الافراد العاملين في المنظمة ويتفقوا على حالات الفساد فيها .

4-4: الكفاءة والفساد الإداري:

الكفاءة تعني أن المؤسسات العامة والإجراءات الرسمية تحقق النتائج المطلوبة وتلبي اجتياجات المجتمع بالسرعة الممكنة وبالاستخدام الأمثل للموارد العامة والمتاحة ،وكذلك الاستفادة من الكفاءات البشرية الموجودة بطريقة منهجية وعادلة (صافي 2015،ص.26)، ويقاس فعالية الحكومة بنوعية الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ، وقدرتها على الاستجابة السريعة لمطاليب المواطنين ،واستقلاله عن الضغوطات السياسية (عبداللطيف2016،ص.36).

ويرى (الحراحشة2003،ص. 45) يعد الجهاز الإداري أول المتأثرين من الفساد الإداري على اعتبار أنه مسرح الانحرافات وجريمة الفساد ، إذ تقوم مظاهر الفساد بالضغط على الجهاز الإداري للخروج بقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الإداري وبالتالي إضعاف كفاءة وفعالية المنظمة.

وفي نظر(زويلف، واللوزي1993،ص. 46) يؤدي الفساد الإداري إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية ونظمه المعتمدة في الجهاز الإداري المعني والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه الرسمية كلياً أو جزئياً وتحر إمكاناته المادية وطاقاته البشرية عن هذه الأهداف وخلق التشويش بدل الانتظام في عمليات اتخاذ القرارات فيه، كذلك من شأن الفساد الإداري أن يضعف دور القيادات وفاعليتها داخل الأجهزة الإدارية ، ويساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة ، وفي ضوء ذلك يتم التجاوزعلى الهياكل التنظيمية فليس هناك تحديد للمسؤولية ،ويستهان في تقييم العمل، ويعم التهرب من المسؤولية والتجاوز على الاختصاصات كما يفقد القرار الإداري استقلاليته ويصبح عرضه للتأثير غير الرسمي، وتعم الارتجالية في اتخاذ القرارات الأمر الذي يؤدي إلى ضعف كفاءة المنظمة نظراً لصرف الطاقات نحو المصالح الذاتية، كل ذلك يوجد نوعاً من فقدان الحماس والدافعية للعمل وانتشار روح الملل وعدم الانتماء للمنظمة، فضلا عن انتشار الأنانية وعلاقة عدم الثقة بين الموظفين.

وبناءاً على ماسبق يرى الباحثان بأن هناك علاقة عكسية بين خاصية الكفاءة وبين الفساد الإداري لأن إحدى خصائص الفساد الإداري هي التخلف الإداري والذي يتمثل في تأخير المعاملات، وسوء استغلال الوقت وغيرها من المشاكل التي تشكل أرضية خصبة للفساد الإداري، مما يؤدي إلى ظهور شعورعام لدى

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

العناصر الصالحة في الجهاز الإداري بعدم الاطمئنان في العمل وفقدان الحافز للعمل الجاد وخوفهم من أذى العناصر الفاسدة خاصة في ما إذا كانوا من أصحاب القرار، وهذا ما يؤدي إلى حماية الفسادين والمنحرفين وعدم كشف انحرافاتهم أو التقليل من خطورة ممارساتهم الفاسدة ، وكل هذا سيؤثرعلى كفاءة الجهاز الإداري وقدرته في خدمة المجتمع وتحقيق الهدف الذي أنشأ من أجله .

4-5: الاستجابة والفساد الإداري:

الاستجابة تعني أن تسعى جميع المؤسسات وتوجه جميع عملياتها للاستجابة وبشكل سليم للطلبات المتغيرة لأصحاب المصلحة دون تحيز في ظل الظروف المتغيرة وفي إطارزمني ملائم يتم من خلاله تقديم المؤسسة لخدماتها، وتعتبر الاتسجابة من سمات المؤسسات الخدمية وقد تم إدارجها من قبل منظمة (UNDP) كأحد الخصائص المهمة في الحكم الرشيد نقلا عن (شهيناز2015،ص.28)

وينظر (صافي 2015،ص.26) إلى الإستجابة على أنها وصف لتفاعل المؤسسات العامة مع المواطنين واستجابتها لمطالبهم الضوررية واحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والانتاجية في زمن معقول .

وفي ضوء ما تقدم من مفهوم الاستجابة يرى الباحثان بأن الحكم الذي يتوفر فيه هذه الخاصية لايتوافق مع طبيعة وخصائص الإدارة الفاسدة ، لأنه عندما ينتشر الفساد في الإدارة العامة يتسبب في انحراف الإدارة عن تحقيق المهام والاهداف الرسمية المنوطة بها وذلك نتيجة لإنشغال العناصر الفاسدة بتحقيق مصالحهم الشخصية بطرق غير مشروعة عن طريق الممارسات الفاسدة وبالتالي سيحدث هنالك خلل في تحقيق المصالح العامة ومصالح المواطنين وعدم وصولهم للخدمات التي تقدمها تلك الإدارة بكفاءة وجودة عالية وفي زمن ملائم ، وهذا الأمر سينعكس تماما على قدرة الإدارة في الاستجابة السريعة والفعالة لمتطلبات المواطنين والمجتمع .

4-6: حكم القانون والفساد الإداري:

يرى (فرج2012،ص.26) أنه يقصد بحكم القانون أن توجد أسس قانونية مستقرة ، وأن تكون القانون هو المرجع والأساس لحل المشاكل وتسري على الجميع دون استثناء بحيث تحقق العدالة والمساواة بين المواطنين ، ويوصف حكم القانون بأنه حكم عادل ونزيه ومنصف ويعتمد على المشاركة عن طريق المؤسسات التمثيلية الشرعية ، ويضيف (عبدالرحمن،وعبدالرحمن 2011،ص.6) أنه يقيس هذه الخاصية مدى ثقة المتعاملين باحكام القانون في التمتع بحقوقهم والتقييد بتنفيذ أحكامها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وفي نظر (Morita,& Zaelke2007,p.17) أن الإدارة الرشيدة تتطلب وجود أطر قانونية عادلة يتم تطبيقها دون استثناء وتمييز ، كما ويتطلب وجود جهاز قضائي مستقل وأجهزة أمنية خالية من الفساد وغير منحازة لفئة من فئات المجتمع ، وهذا الأمر ينعكس تماما مع البعد الإداري للفساد الإداري والذي يرجع سببه إلى سوء صياغة القوانين وعدم وضوحهم وكثرة عدد القوانين واللوائح المنظمة للعمل مما يؤدي إلى تضارب تلك القوانين في بعض الأحيان وكثرة التفسيرات مما يعطي للموظف فرصة للتهرب من تنفيذ نصوص القانون وتفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين ، لذا فإن انخفاض مستوى سيادة القانون سيؤدي بلا شك إلى حدوث معدلات عالية من الفساد الإداري وانهيار ثقة المواطنين بالحكومة ومؤسساتها وانخفاض مستوى النمو وكذلك مستوى التعليم .

7-4: الرؤية الاستراتيجية والفساد الإداري:

حسب مفهوم الحكم الرشيد، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الرشيد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول لها (UNDP,2002,P.35).

فالحكم الرشيد يتطلب وجود رؤية الاستراتيجية واضحة وطويلة الأمد بحيث تتميز ببعد النظر وسعة الأفق في تحقيق متطلبات المجتمع وتحسين شؤون المواطنين وتنمية المجتمع والقدرات البشرية فيه مع أخذ الاعتبار الظروف والمعطيات التأريخية والتقافية والاجتماعية والاقتصادية المتميزة للمجتمع (عبداللطيف2013،ص.14).

ويرى (مطير2013،ص.32) أنه لابد أن يمتلك الحكم الرشيد رؤية استراتيجية توحد منظورالقادة والشعب حول التنمية الإنسانية ومتطلباتها مع توفي عدد كبير من البدائل واختيار البديل الافضل من بينها للإسراع في عملية تطور وتنمية المجتمع آخذا في الاعتبار المعطيات والمتغيرات المستقبلية المحلية والدولية ، فهي عبارة عن خارطة طريق طويلة المدى لقيادة المجتمع .

استنادا إلى هذا المفهوم ينظر الباحثان إلى طبيعة العلاقة بين الرؤية الاستراتيجية كأحد الخصائص الأساسية للحكم الرشيد وبين الفساد الإداري والذي يعتبرالتخلف الإداري من خصائصها البارزة بحيث يؤدي إلى عدم إمكانية مؤسسات الدولة في وضع الخطط والسياسات العامة لها ، بل بالعكس يكون

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

للحكم الفساد أولويات تتعارض مع التنمية وتطور المجتمع وتدفع نحو هدر الموارد المتاحة وسوء استخدامها ، بأنها علاقة تفاعلية عكسية مع بعضهما البعض .

وبناءا على كل مماسبق ولتوضيح العلاقة بشكل أكثر وضوحا بين الحكم الرشيد والفساد الإداري ، بعد أن قمنا بعرض خصائص الحكم الرشيد سوف نقوم بعرض بعض من خصائص الحكم الفاسد والذي يعتبر الفساد الإداري جزء منه ومن ثم يستطيع كل قارىء أن يعرف نوع وطبيعة العلاقة بين كل منهما ، ومن أهم خصائص الحكم الفاسد هي : أن الحكم الفاسد يفشل في الفصل بين المصالح العامة والمصالح الخاصة وبين المال العام والمال الخاص ، ولايقوم هذا الحكم على أساس قانوني ولايطبق القانون سوى على الفقراء ، ويعفي المسؤولين من تطبيق القانون عليهم ، هدر المال العام وسوء استخدامها مما يعوق عملية التنمية ، وهو حكم غير شفاف ولايعرف أحد طرق وإجراءات صنع القرار، يتميز بوجود الفساد بكافة أنواعه ، يستعمل القمع لإرضاء المواطنين ،فاقد للشرعية ولايثق المواطنين به .

الخاتمة

يقوم الحكم الرشيد على أسس الحوار بين الحكام والمحكومين ، وتوسيع قدرات المواطن، وحرية الاختيار، والمشاركة في الآليات الفعالة للمساءلة والمراقبة وفقا لأحكام القانون ، ويعد عاملا أساسيا وسندا قويا لإنشاء بيئة قانونية كفيلة لتحقيق نطام حكم ديمقراطي ،وتحقيق رشادة إدارية من أجل القضاء على كافة أشكل الفساد الإداري، وذلك عن طريق مجموعة من الآليات والميكانزمات المهمة منها: مشاركة شعبية واسعة في الحكم عن طريق المؤسسات التمثيلية الشرعية ، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني سواء من خلال الحصول على المعلومات أو المشاركة في اتخاذ القرارات. ويلعب الحكم الرشيد دورا فعالا ومهما في تفعيل آليات مكافحة الفساد الإداري ، ذلك النوع من الفساد الذي يقوض دور المؤسسات ويقلل من فعاليته ، ويبعده عن تحقيق الهدف المنشود ، ويعرقل الإدارة في تحقيق مهامها ، ويضعف الجهود المبذولة لمعالجة ظاهرة الفقر وتعزيز التنمية ، كل هذه الامور يؤدي إلى ضرورة انتهاج آليات مكافحته في أسرع وقت ممكن من خلال القيام بالاصلاحات على كافة المستويات وخاصة على الصعيد الإداري والقانوني ، وذلك لتعزيز سيادة حكم القانون ، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية في القطاعين العام والخاص ، وتنشيط دور الاعلام ، من أجل تطوير طرق اكتشاف حالات الفساد عند حدوثه، وتحويل الفاسدين إلى القضاء ، ووضع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

قوانين وإجراءات وعقوبات رادعة على كل شخص يمارس الفساد أو يشارك فيه ،كل ذلك من أجل التقليل من حدوث حالات ممارسة الفساد على المستوى الرسمي ، وجميع هذه الاجراءات تحدث فقط في حالة تحسين نوعية الحكم ووصوله إلى الحكم الرشيد.

حتى أن المؤسسات الدولية التي تهتم بموضوع الحكم الرشيد ومكافحة الفساد بشتى أشكاله وخاصة الفساد الإداري تتبنى مفهوم الحكم الرشيد كمنهج وتعتمدعليه كآلية فعالة للحد من الفساد الإداري ومكافحته ، لأن الفساد الإداري تعتبر عائق رئيسي أمام التنمية والتطور وكلما زادت حدة الفساد كلما أدت إلى اتساع رقعة تخلف الدول ، وهذا الأمر دفع الباحثين والمؤسسات والدول إلى البحث عن الآليات الفعالة للقضاء عليه ، وفي هذا الصدد يتفق الجميع على أن المحور الرئيسي للحكم الرشيد هو مكافحة الفساد الإداري، حيث أن هذا النوع من الحكم يعتمد ميكانزمات وإجراءات فعالة لمحاربة ظاهرة الفساد الإداري.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

من كل مما تقدم يمكن الإجابة على السؤال البحثي التي تم طرحه في إطار المشكلة البحثية وهو: ماهو طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري ؟ فطبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري هي علاقة تبادلية تصارعية وعكسية، ويمكن تشبيه تلك العلاقة بمباراة صفرية لايتحمل التساوي والتعادل والتعايش بينهما، وأن كل منهما يمحو الآخر ويقضي عليه، فكلما توافرات شروط ومتطلبات الحكم الرشيد كلما كانت هناك وسائل وآليات فعالة واجهزة كفوءة لمحاربة الفساد الإداري وكلما غابت متطلبات تطبيق الحكم الرشيد كلما انتشرت وتوسعت ظاهرة الفساد الإداري ولم يعد بافمكان السيطرة عليه ، وبذلك تحققت صحة الفرضية الرئيسية للبحث وهي : توجد علاقة عكسية بين الحكم الرشيد وظاهرة الفساد الإداري ، وكذلك الحال بالنسبة للفرضيات الجزئية مثل: الحكم الرشيد هو الاسلوب الفعال والأمثل لأي بلد يطمح فى السيطرة على ظاهرة الإداري ، تعتبرسياسة تطبيق الحكم الرشيد آلية فعالة لترسيخ مفاهيم حكم القانون والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية والتي تعتبر من مبادىء النظام الديمقراطي ، تفشي ظاهرة الفساد الإداري يؤدي إلى التقليل من فرص تحسين نوعية حياة المواطنين وبالتالي تقدم البلد والمجتمع ،تحرص المؤسسات الدولية على إبراز المؤشرات التي يقوم عليها الحكم الرشيد كأساس لتقييم ظاهرة الفساد .

وأخيرا يمكن القول بأن الجميع يحتاج إلى حكم رشيد ، لأن المجتمع الحديث المتطور والمعقد يحتاج إلى إدارة ذو كفاءة ومؤهلات عالية وأن يكون لها رؤية استرتيجية وبعيدة المدى ومنفتحة على الجميع، وأن تكون قادرة على منع الفساد بكافة أنواعها .

المراجع:

أولا: الكتب :

- أفندي، عطية حسين،الإدارة العامة:إطار نظري- مداخل للتطوير ، جامعة القاهرة ، القاهرة ،2002.
- برنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP (1998)، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم** ، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ، مكتب السياسات الإنمائية .
- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1983)، **مختار الصحاح** ، الكويت .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- زويلف، مهدي حسن، واللوزي، سليمان احمد(1993) ، **التنمية الإدارية والدول النامية**، ط1، دارمجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
- السيد ، يسين ، (2005)،**الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**، دار ميريت ، القاهرة .
- صافي، لؤي(2015)، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية : من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة " بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات"**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،ط1، بيروت.
- الصقال،احمد هاشم (2010)، **ظاهرة الفساد الإداري هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع**،وزارة التجارة ،مصر.
- العبد،جورج(2004)،**عوامل وآثار النمو الاقتصادي والتنمية** ،في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبداللطيف،عادل(2013)، **الحكم الرشيد : المضمون والتطبيق**،برنامج الامم المتحدة الإنمائي.
- العقابي،مازن حبيب مهدي (2017)، **الحكم الرشيد وتنكنولوجيا المعلومات:قراءة وفق المنظور الاسلامي**،دار كلكامش للطباعة،بغداد.
- الغالبي، طاهر ، و العامري ، صالح(2010)، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل** ، دار وائل ، عمان.
- غربي ، محمد وآخرون(2014)، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**،ط1، دار الروافد الثقافية للنشر،بيروت.
- قنديل،اماني(2008)،**المؤسسة العربية للمجتمع المدني**،سلسلة العلوم الاجتماعية،الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة.
- كالام، بيار(2004)،**تفتت الديمقراطية من اجل ثورة الحكم الرشيد**،ترجمة شوقي الدويهي،ط1، دار الفارابي، بيروت.
- الكبيسي ، عامر ، الفساد والعولمة تزامن لاتوأمة،المكتب الجامعي الحديث،الرياض ، السعودية ،2005.
- كريم، حسن(2004)، **مفهوم الحكم الصالح** ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- كينج،الكسندر،وشيند براتراند(1992)، **الثورة العالمية الاولى،من أجل مجتمع عالمي جديد**،(تقرير نادي روما)،ترجمة وفاء عبدالاله،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.
- محمود،صلاح الدين فهمي(1994)، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**،دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية (2011)، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد**.
- مركزالحياة لتنمية المجتمع المدني(2007)، **سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب**، الأردن.

ثانيا :الرسائل العلمية :

- احمد ، ايمن طه حسن(2008) ، **المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية**،، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين .
- بلخير ، أسيا،(2009)، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الاداء التنموي بين النظرية والتطبيق(الجزائر انموذجا 2000- 2007)**، رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر .
- بن عمر آل الشيخ خالد بن عبدالرحمن بن حسن (2007)، **الفساد الإداري:أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته(نحو بناء نموذج تنظيمي)** ،أطروحة دكتوراه،كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض.
- الحراحشة،عبدالمجيد(2003)،**الفساد الإداري:دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني**، رسالة ماجستيرغير منشورة ، الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جلمعة اليرموك،أربد.
- حرب، نعيمة محمد(2011)،**واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**،رسالة ماجستير ، كلية التجارة،الجامعة الاسلامية، فلسطين .
- الدويري، أحمد عودة(2002)،**المساءلة في الإدارة العامة في الأردن**،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،عمان.
- سايح، بوزيد (2013)، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة يالدول العربية دراسة حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- السبيعي،فارس بن علوش بن بادي (2011) ، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**،اطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض.
- شريف ، أثير أنور (2008)، **دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق** ، دراسة حالة ، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
- شهيناز، ورشاني(2015) ، **الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر .
- عبد القادر، حسين (2012)، **الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان، الجزائر .
- عبدالقادر جبريل فرج(2010)، **الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية الديمقراطية** ، رسالة ماجستير ،الاكاديمية العربية الريطانية للتعليم العالي .
- عبداللطيف، بن نعوم (2016م)، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر.
- العجال، ليلى(2010)،**واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الرشيد في المغرب العربي**،رسالة ماحستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، الجزائر .
- فرج، شعبان (2012) ، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر :دراسة حالة الجزائر 2000-2010**،اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- مطير، سمير عبدالرزاق(2013)، **واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالاداء الاداري في المؤسسات الفلسطينية**، رسالة ماجستير، البرنامج المشترك بين اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا و جامعة الاقصى ، فلسطين.
- نصرالله ،أشرف رفيق سليم (2014)، **دور القضاء في تعزيز الحكم الرشيد في فلسطين** ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الاقصى .
- وليد، خلاف (2010)، **درو المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي** ، رسالة ماجستر غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة منتوري - قسنطينة ، الجزائر .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ثالثا:الدوريات :

- احمد، جاسم محمد، (2012)، الديموقراطية واشكالية التداول السلمي للسلطة، دراسة منشورة، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد: 15، جامعة تكريت، تكريت، العراق.
- اوجار، محمد (2013)، الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة، في الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي، **المنظمة العربي لحقوق الانسان** ، القاهرة.
- بحر، يوسف بن عطية (2011)، الفساد الإداري المسببات والعلاج ، دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة ، **مجلة جامعة الأزهر – غزة** ، المجلد 13، العدد 2 ، فلسطين .
- بكر ، نجلاء محمد ابراهيم (2009)، الفساد الاداري وانعكاساته على الاداء الاقتصادي،**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، العدد3.
- حسين ، هدى عبد الرحيم ، وفتحي، عبد العزيز، (2008)، مشاركة المستفيد في بناء نظم المعلومات الادارية العلاقة والاثر، **مجلة تنمية الرافدين**،المجلد30،العدد 89 ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، الموصل، العراق.
- دايموند، لاري (2005) ، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية ، **مجلة أوراق ديمقراطية** ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، العراق، العدد 3،بغداد .
- دلة ، سام (2014)، من دولة القانون إلى الحكم الرشيد " تكامل في الاسس والاليات والهدف ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الثاني ، دمشق .
- سايح، بوزيد(2012)، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد 10 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر.
- السيدية، موفق احمد ، ومحمد سجى فتحي، (2008)، الحوكمة والعقلانية المصرفية، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**، المجلد: 4، العدد، 10 ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت، العراق.
- الشريف، طلال بن مسلط (2004م/1425هـ)، ظاهرة الفساد الإداري وأثره على الاجهزة الادارية،**مجلة جامعة الملك عبدالعزيز**، الملجد 18،العدد2 ، الرياض .
- عبدالرحمن، محمد عادل(2011)، الفساد الإداري :دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط ، **مجلة مصر المعاصرة**،المجلد 103، العدد 502، مصر .

- العزازي، محمد،وأبو ادريس،أحمد(2001)، الممارسات الإدارية والتسيب الوظيفي في الأجهزة المحلية: دراسة تطبيقية ، **مجلة البحوث التجارية**،كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، المجلد 23، العدد1، مصر .
- العنزي، غني دحام ، والزبيدي ، سعد علي حمود ، (2006)، علاقة الالتزام المنظمي بمشاركة العاملين واثرهما في تحقيق متطلبات الجودة للموارد البشرية، دراسة منشورة، **مجلة الادارة والاقتصاد**، العدد: 21، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد.
- غربي، محمد (2011)،الديمقراطية والحكم الرشيد"رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة حسبة بن بو علي،الجزائر.
- فريد، مي (2001)، الفساد: رؤية نظرية ، **مجلة السياسة الدولية**،، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 134،القاهرة .
- كنعان، نواف سالم(2007)، الفساد الإداري المالي،أسبابه،آثاره وسائل مكافحته،**مجلة الشريعة والقانون**، .
- محمد ، مجيد (2011)، ماهية الحكم الرشيد مؤشراته في المجتمع،**مجلة صور**،مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا،السنة الأولى ، العدد 4 ، دمسق .
- محمد ، وارث (2013)، الفساد وأثره على الفقر : إشارة إلى حالة الجزائر، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 8 ، جامعة سعد دحلب البليدة –الجزائر.
- محمود، أنور محمد فرج(2017)،دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد،**مجلة جامعة التنمية البشرية**،المجلد3،العدد1، السليمانية.
- مقري، عبدالرزاق(2005)، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد ، **مجلة البصيرة** ، العدد10 ، دار خلدون للنشر والتوزيع، الجزائر .
- يونس ، دنون مفيد (2010)، تأثير الفساد على الداء الإقتصادي للحكومة، **مجلة تنمية الرافدين**،العدد 101، المجلد32، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

رابعا: المؤتمرات والندوات:

- البصولي، محمد أنور(2005) ،**جهاز الضبط الحكومي وجوره في مكافحة الفساد** ، أبحاث المؤتمر الدولي لمحافحة الفساد ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض، السعودية ،.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- بوجدة، ياسين (2007)، **واقع ومتطلبات الحكم الراشاد في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس ، سطيف 8-9 ابريل ، الجزائر.
- الخمشي، سارة بنت صالح عيادة ، و بنت شلهوب ، هيفاء بنت عبدالرحمن صالح (2016)، **مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية للحد منها**، جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن،مركز أبحاث كلية الخدمة الاجتماعية، السعودية.
- الطيار، صالح بكر (2003)، **الفساد الإداري وسبل مكافحته ضمن الاطر القانونية: دراسة مقارنة** ، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، 6-10/8/ 2003، الرياض .
- عثمان، معتز بالله (أيار 2013)،**أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية** ، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي، المنظمة العربي لحقوق الانسان ، القاهرة.
- ولفنسون، جيمس د. (2001)**، الإطار الإنمائي الشامل، ورقة مقدمة ضمن سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل بعنوان " دور الحكومات الإنمائي ظل الانفتاح الاقتصادي** ،2-5 ماي 2000، صندوق النقد العربي، سوريا.

خامسا: المصادر باللغة الانكليزية :

- Albritton,Robert B., & Bureekul,Thawilwadee, (2009), **Are Democracy and Good Governance always Compatible**, Global barometer, Working No. 42, University of Mississippi, International Political Science Association, Chile.
- Addink,G.H.,Good **Governance in the EU member States: A comparative, interdisciplinary study on the interpretation and application of good governance in the EU member states and in the different functions of the government bodies.**Utrecht University,2015.
- Blair,Harry, (2000), **Participation and Accountability at the Periphery: Journal of World Development**, Vol. 28, No.1, Bucknell University, Pennsylvania, USA.

- Gisselquist,Rachel M.(2012), **Good governance as a concept and why this maters for development policy** , United nations university , March 2012 , page 8. https://www10. Iadb.org/ intal/ intalcdi/ pe/2012/11046.pdf.

https:www.inece.org/conference/7…./05_ Sachiko_ Zaelke.pdf.

- Jones, Renee M., (2010), **Corporate Governance Accountability**, Boston College Law School, www.lawdigitalcommons.bc.edu
- Kaufmann ,Daniel, Mostrazzi (2003), Massimo, **Governance Matters 3 Indicators for 1996 – 2002** , Policy Research Working paper 3106, Washington : D .C ,World Bank.
- Liiv ,Mari Liis (2004), **causes of administrative corruption, hypotheses for central and eastern Europe**, Master degree, University of Tartu.
- Matheson,Alex (2002), **Models Public of Budgeting and Accounting Reform**, OECD journal on budgeting Val 2 Supplement 4 .
- Morita,Sachiko & Zaelke,Durwood(2007), **Rule of Law, good governance ,& sustainable development, Seventh international conference on environmental compliance & enforcement**, U.S.A.,Washington.
- Rauschmayer, Felix, & Hov, Sybille Van den, & Koetz, Thomas, (2009), Environment and Planning Governance: Government and Policy,www.envplan.com
- Riley,Thomas B. (2003),**E- Government V.S E- Governance Examining The Differences In a changing Public Sector Climate**, International Tracking Survey Report No.4 Ottawa Canada.
- Staronova, Katarina, Mathernova Katarina(2003), **Recommendations of the improvements of the legislative drafting process in slovakia**,2002 OSI IPF,Fellowship , Budabest,Hungary.
- UNDP, **Human Development Report** 2002, New York.
- United states in statute of peace(2010), Governance ; corruption ; and conflict , Study guide series on peace and conflict , Washington , page 13. https:// www.usip.org/site/de fault/files/etc./ 480021.pdf
- World Bank,(1992), **Governance and Development** , Washington: World Bank.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Abstract

The Relationship between Good Governance and Administrative Corruption

By: Assist Prof Dr. Manhal Ilham Abdal (International Relations)

Assistant lecturer: Ramadhan Ahmed Rashid (Political Sciences)

This study has dealt with the relationship between the "Good Governance" and "Administrative Corruption".

In order to detect and highlights this relation, the study has been divided into four majors sections:

Section one dealt with the methodological framework of the research, section two focused on "good governance" subject, while section three was devoted to "administrative corruption", section four shed lights on the relationship between the good governance and administrative corruption. Moreover, the introduction, the conclusion, documentation, and references have been tackled with.

The focal point problem of the research emerged by asking the question: what kind of relationship is there between good governance and administrative corruption? To solve and find an answer to this question, the researcher has reconstructed and broken down the main question into divided small queries such as: what is meant by a good governance? What are its main requirements and criteria? What is meant by the notion of administrative corruption? What are the reasons and motives behind this notion? And finally, how will good governance deal with administrative corruption?

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

This study has tried to achieve a number of aims through showing the notion of good governance and its basic principles by identifying both type and nature of the relationship between good governance and administrative corruption and also by getting acquaintance with the role and the type of governance specifically good governance which activates the developmental and economic performance for the country. Furthermore, by giving recommendations which aid and help to simplify the application of principles of good governance. Besides, presenting suggestions which delimit the dominance of administrative corruption.

To sum up, the study has reached the following conclusions: the wise and good governance that is based on a dialogue between the rulers and people as well as by expanding the potentials and capabilities of citizens to freely select and participate in effective techniques for accountability and oversight in accordance with provisions of the law, plays an essential role in enabling legal environment to establish a democratic system of the government to achieve administrative advice to eliminate all forms of administrative corruptions through a number of techniques such as popular and wide spread participation in the governance through institutional representative legitimacy and activating the role of civil organizations in making decisions or real participation for getting information.

International institutions pay attention to the relationship between good governance and administrative corruption. They adopt and rely on the wise governance as active syllabus to eliminate the administrative corruption. Since administrative corruption is regarded as a major hindrance which stands against the development process, and also the greater the corruption is, the greater backwardness of countries will be. Hence these push the researchers, institutions and countries to look for active techniques to eliminate it. Due to this, it is commonly agreed on establishing the dominance and combat of good governance upon the administrative corruption as this type of governance, i.e.,(good) adopted active mechanisms and procedures to eliminate the corruption.

There is a mutual conflict between the good governance and administrative corruption. Whenever the conditions and requirements of the

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

wise governance are met, there will be effective ways to fight corruption, and when the requirements of good governance are absent, administration corruption will be spread and expanded eventually become unavoidable. Therefore, the major hypotheses of the research have been validated under the heading: “there is an adverse relationship between good governance and administrative corruption”.

پوختە

ئەم توێژینەوەیە باس لە پەیوندەی نێوان حوکمی ڕەشید وگەندەلی کارگێڕی دەکات وبۆ ئەوەی ئەو پەیوەندیە بە تەواوەتی ئاشکرا بکرێت توێژینەوەکە دابەشکراوە بۆ سەر چوار بەشی سەرەکی : بەشی یەکەم پێکهاتووە لە مەنهەجیەی توێژینەوە ، وبەشی دووەم باسی بابەتی حوکمی ڕەشید دەکات ، وبەشی سێیەم تەرخانکراوە بۆ بابەتی گەندەلی کارگێڕی ، وبەشی چوارەم و کۆتایی باسی پەیوەندی نێوان حوکمی ڕەشید وگەندلی کارگێڕی دەکات ، سەرباری پێشەکی وکۆتایی توێژینەوەو ولیستی سەرچاوەکان.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

کێشەی توێژینەوە لەرێگەی ئاراستەکرنی ئەم پرسیارە روون دەبێتەوە: جۆر وچۆنیەی پەیوەندی لە نێوان حوکمی رەشید وگەندەلی کارگێری چیە ؟ بۆ ئەوەی چارەسەری بۆ ئەم کێشەیە بدۆزینەوە ژمارەیەک پرسیارمان ئاراستەکردووە لەوانە : مەبەست لە چەمکی حوکمی رەشید چیە؟ داواکراوەکان وپێوەرەکانی چین ؟ مەبەست لە چەمکی گەندەلی کارگێری چیە؟ هۆکارەکانی چین ؟ چون حوکمی رەشید رەفتار لەگەل دیاردەی حوکمی رەشید دەکات ؟.

ئەم توێژینەوە هەولی داوە ژمارەیەک ئارمانج جێبەجێبکات لەوانە : رووونکردنەوە وئاشکراکردنی چەمکی حوکمی رەشید وبنەماکانی ، دەستنیشانکردنی جۆر وسروشتی پەیوەندی لەنێوان حوکمی رەشید وگەندەلی کارگێری ، زانینی کارتێکردن و رۆل وجۆری حوکم بە تایبەتی حوکمی رەشید لە کاراکردنی ئەدای ئابووری ولات ، پێشکێشکردنی ژمارەیەک راسپاردە کەوا هاوکار دەبن لە چونیەتی جێبەجێکرنی پێوەرەکانی حوکمی رەشید ، پێشکێشکردنی بۆچۆن وراسپاردە دەربارەی ئامرازی کارا بۆ سنووردارکرنی جۆر ونیشانەکانی گەندەلی کارگێری .

لە کۆتایی دا توێژینەوە گەیشت بە ژمارەیەک ئەنجام گرنگترینیان : حوکمی رەشید لەسەر بنەمای گفتوگۆ لەنێوان دەستهەلات وهاولاتی دا بونیات دەنێت ، هەر وەها بەرزکردنی توانای هاولاتیان ودابینکردنی ئازادی وبەشداریکردنی کارا لە بواری لێپرسینەوە وچاودێری بەپێی دەقەکانی یاسا کەوا فاکتەرێکی سەرەکی وبەلگەیەکی بەهێزە بۆ دروستکردنی ژینگەیەکی یاسایی لەبار بۆ گەیشتن بە سیستەمی دیموکراسی وئیدارەیەکی رەشید ، هەر وەها بۆ ئەوەی حوکمی رەشید بتوانێت هەموو جۆر وشێوازەکانی گەندەلی کارگێری لەناوبات دەبێت ژمارەیەک رێگا ومیکانزمی جۆراو جۆر بگرێتەبەر وەکو: بەشداریکرنی بەرفراوانی مللەت لە دەستهەلات لەرێگای نوێنەراتیکردنێکی راستەقینە لە دام ودەزگا شەرعیەکان، وکاراکردنەوەی دام دەزگای کومەلگای سڤیل چ بۆ کۆکردنەوەی زانیاری یان بەشداریکردن لە دەرکرنی بریار .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (2)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

هەروەها دام و دەزگا نێودەلەتیەکان گرنگی بە بابەتی حوکمی رەشید و رووبەروبوونەوەی گەندەلی کارگێری دەدەن ، و چەمکی حوکمی رەشید وەکو مەنهەج وئامرازێکی کارا بەکاردێنێن بۆ لەناوبردن وروبەروبوونی گەندەلی، چونکە گەندەلی کارگێری ئاستەنگێکی سەرەکی یە لەبەردەم گەشەسەندن وگەشەپێدان ، بۆیە چەند رێژەی گەندەلی زۆرتر بێت لەبەرامبەر رێژەی دواکەوتنی ولات زۆرتر دەبێت ، ئەم هۆکارە وای کرد کەوا توێژەران ودام ودەزگاکان ودەولەت بەدوای رێگا چارەیەکی کارا دا بگەڕێن بۆ لەناوبردنی گەندەلی ، لەم بوارەیەوە هەموو توێژەران و دام دەزگاکان کۆکن لەسەر ئەوەی کەوا تەوەرەی سەرەکی حوکمی رەشید لەناوبردنی گەندەلی کارگێری یە ، چونکە ئەم جۆرە حوکمە میکانیزم وڕێ وشوێنی کارا لەخۆدەگرێت بۆ رووبەروبوونەوەی دیاردەی گەندەلی کارگێری.

هەر وەها توێژینەوە گەیشت بە ئەنجامی ئەوەی کەوا پەیوەندیەکی پێچەوانە لەنێوان حوکمی رەشید وگەندەلی کارگێری هەیە ، ودەتوانرێت ئەم پەیوەندیە بە یاریەک وەسف بکرێت کەوا یەکسانی تێدا نیە بەلکو تەنها دۆراو وبراوە هەیە، وهەر یەکێک لەم دوو چەمکە ئەوەی تر لەناو دەبات ، هەر کاتێک مەرجی حوکمی رەشید هەبێت لەو کاتەدا ئامراز ورێگای کارا وبەتوانا هەیە بۆ رووبەروبوونەوەی گەندەلی کارگێری ، وە هەر کاتێک مەرج وداکراوەکانی حوکمی رەشید نەبێت ئەو کاتە گەندەلی بەربەلاو دەبێت ورێژەکەی زیاد دەبێت وکۆنترۆل ناکرێت ، بەم شێوەیە دەتوانێن بڵێین گرینمانەی توێژینەوە راست دەرچووە کە دەڵێت پەیوەندیەکی پێچەوانە لەنێوان حوکمی رەشید ودیاردەی گەندەلی کارگێری هەیە.